

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



ميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم التجارية
جامعة محمد بوضياف - المسيلة تخصص: مالية وتجارة دولية
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

من إعداد الطالبان:

- أحمد دحدوح

- رضا تركي

تحت عنوان:

تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية
2022-2020

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
مصطفى قريد	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
عباس فرحات	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرفا ومقررا
رفيق سعدون	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير نشكر الله سبحانه وتعالى
الذي وفقنا في إتمام عملنا هذا

نشكر الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور "فرحات عباس" قبوله
الإشراف على هذا العمل وعلى ما قدمنا من جهد ونصائح.
والشكر موصول إلى كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل.
إلى السادة أعضاء لجنة التقييم المحترمين لقبولهم تقييم هذا العمل.
إلى الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسنا طوال سنوات الدراسة.
إلى كل من كان لنا عوناً في دراستنا الجامعية.
لكم منا كل التقدير والاحترام.

الإهداء

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت
قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز... (أمي الحبيبة)
إلى خالد الذكر، (أبي الموقر)

إلى عائلتي

زوجتي الكريمة وأبنائي

إلى الأستاذ المشرف فرحات عباس

إلى أساتذتي في قسم العلوم التجارية

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أُجلُّهم وأحترمهم

الإهداء

نشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه وبفضل منه تمكنا من انجاز هذه المذكرة.

إلى تلك التي ارجوا أن أكون قد نلت رضاها، أُمي متعها الله بالصحة والعافية

إلى الرجل الكريم العطوف، قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة، أبي رحمة الله عليه ورضوانه.

إلى من شاركوني طفولتي وأحبوني بصدق وبإخلاص، إخوتي وأخواتي

إلى من ساندوني وتحملوا الكثير للوصول الى كتابة هاته الأسطر إلى الزوجة العزيزة، والأبناء حفظهم الله ورعاهم.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف "فرحات عباس" الذي لم يبخل علينا بنصائحه

وتوجيهاته السديدة وروحه العلمية، وكذا على صبره طيلة إشرافه على المذكرة رغم تعدد التزاماته، فارجوا من الله

العلي القدير أن يرفع درجاته ويسدد خطاه ويرزقه من فضله.

كما نتقدم بخالص الشكر لأساتذتنا الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول هذا العمل لمناقشته

كما نتقدم بالشكر الخالص لكل أساتذة قسم العلوم التجارية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة على مجهوداتهم

المقدمة طيلة مشوارنا الدراسي.

وأوجه شكري إلى جميع زملائي في قسم العلوم التجارية، الأقارب والأصدقاء.

وأخيرا أوجه شكري لكل من ساعد من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

تركي رضا



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الاستهلال
	شكر وتقدير
	إهداء
II-III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول والأشكال
أ-ث	مقدمة:
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية	
06	تمهيد:
07	المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.
07	المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية
08	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية
10	المطلب الثالث: أهمية وأهداف التجارة الخارجية
12	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية
12	المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية
14	المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية
17	المطلب الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية
20	المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية:
20	المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها
21	المطلب الثاني: حماية التجارة الخارجية
23	المطلب الثالث: حرية التجارة الخارجية
26	خلاصة الفصل:
الفصل الثاني: تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية الفترة 2020-2022	
28	تمهيد:
29	المبحث الأول: مدخل لجائحة كورونا
29	المطلب الأول: مفهوم جائحة كورونا وتطورها
33	المطلب الثاني: جائحة كورونا في الجزائر.
35	المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة للتصدي لتفشي فيروس كورونا في الجزائر

38	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية الفترة: 2022-2020
38	المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر
45	المطلب الثاني: تأثير كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2022-2020
53	خلاصة الفصل
55	الخاتمة
59	قائمة المراجع
63	الملاحق
66	الملخص

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	احصائيات لعدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا في العالم	31
02	احصائيات لعدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا في الجزائر	34
03	تطور التجارة الخارجية خلال العشر سنوات الأخيرة	41
04	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال العشر سنوات الأخيرة	43
05	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال العشر سنوات الأخيرة	44
06	الميزان التجاري خلال الفترة 2020-2022	45
07	الميزان التجاري خلال الفترة 2020-2022 حسب الثلاثي من كل سنة	47
08	أهم المنتجات المصدرة خلال الفترة 2020-2022	49
09	أهم المنتجات المستوردة خلال الفترة 2020-2022	50

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	احصائيات لعدد الإصابات بفيروس كورونا في العالم	32
02	احصائيات لعدد الوفيات بفيروس كورونا في العالم	32
03	احصائيات لعدد الإصابات بفيروس كورونا في الجزائر	34
04	احصائيات لعدد الوفيات بفيروس كورونا في الجزائر	35
05	تطور التجارة الخارجية خلال العشر سنوات الأخيرة	42
06	الميزان التجاري خلال الفترة 2020-2022	47
07	الميزان التجاري خلال الفترة 2020-2022 حسب الثلاثي من كل سنة	48
08	أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال الفترة 2020-2022	49
09	أهم المنتجات المستوردة خلال الفترة 2020-2022	51



مقدمة

مقدمة:

تفشيت جائحة كوفيد-19 في نهاية عام 2019 وتحولت إلى وباء عالمي في عام 2020. هذا الوباء الناجم عن فيروس كورونا المستجد (SARS-CoV-2) أثر بشكل كبير على الصحة العامة والاقتصاد العالمي، بما في ذلك التجارة الدولية.

فبسبب الإجراءات الاحترازية والقيود التي فُرضت في معظم الدول، حدث تباطؤ كبير في حركة البضائع والخدمات عبر الحدود وتأثرت سلاسل الإمداد العالمية بشكل كبير. وتقييد الحركة والسفر، وفرضت قيود على العمل والتجمعات فتعطلت إمدادات المواد الخام والمنتجات النهائية فأغلقت المصانع والمنشآت التجارية نتيجة تأثر الشركات على تلبية الطلب العالمي وتسليم المنتجات في الوقت المناسب.

كما شهدت العديد من الدول انخفاضًا حادًا في حجم التجارة الخارجية، فتأجلت الطلبات وألغيت في مرات أخرى، وتم تقليص الاستثمارات والتجارة بشكل عام، مع الصادرات والواردات في مختلف القطاعات، بما في ذلك الصناعات التحويلية والسلع الاستهلاكية والسفر والنقل والخدمات. فتراجع الطلب العالمي على المنتجات والخدمات في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي وعدم اليقين الذي ساد الأسواق، وتراجع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وتضررت الشركات والأفراد من تداعيات الجائحة الاقتصادية، فانتقلت الأولويات التجارية لعديد من الدول من التجارة العالمية إلى تلبية الاحتياجات الداخلية فتركزت سياسات بعض الدول على تأمين المستلزمات الطبية والأغذية الأساسية والسلع الحيوية، مما أدى إلى تغير في توجهات التجارة العالمية، يجب أن يلاحظ أن هذه التأثيرات قد تختلف من دولة إلى أخرى وتعتمد على الإجراءات التي اتخذتها الحكومات وتعاملها مع الجائحة والتطورات الصحية والاقتصادية في كل بلد.

كما حدث في العديد من الدول الأخرى، فتم تقليص الصادرات والواردات في العديد من القطاعات في الجزائر بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي وتقييدات الحركة والقيود التجارية.

شهدت أسعار النفط انخفاضًا حادًا خلال الجائحة بسبب تراجع الطلب العالمي وزيادة المخزونات، مما أثر سلبيًا على إيرادات الجزائر من صادرات النفط بسبب اعتماد الجزائر بشكل كبير على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة والإيرادات الخارجية. كما تحولت الأولويات التجارية للجزائر إلى تأمين المستلزمات الضرورية مثل الأدوية والمعدات الطبية والغذاء، مما أثر على تدفق البضائع المستوردة إلى الجزائر.

ولتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ حزمة من التدابير تمثلت في تدابير استثنائية ووظيفية ذات طابع استعجالي. حيث كانت الجزائر من الدول التي اتخذت إجراءات صارمة للحد من تأثير هذا الفيروس على المجتمع والاقتصاد المحليين، كما كانت من الدول السبّاقة في اتخاذ إجراءات لتفادي تحول التأثيرات إلى كارثة للاقتصاد الجزائري. على الرغم من التحديات التي أحدثتها جائحة كوفيد-19، فإن الجزائر تعمل على تعزيز قدرتها التصديرية وتنويع مصادر إيراداتها الخارجية بما في ذلك تطوير القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعات التحويلية.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2020 - 2022؟

ولمناقشة هذه الإشكالية أدرجنا التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي النظريات المفسرة للتجارة الخارجية؟
- ماهي الإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا ؟
- ما مدى تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: اتخذت الجزائر إجراءات وتدابير لمواجهة انتشار فيروس كورونا للتخفيف من تداعياته السلبية.

الفرضية الثانية: لجائحة كورونا تأثير كبير على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2020-2022.

مبررات اختيار الموضوع:

- تم اختيار الموضوع لعدة أسباب، نذكر منها:
- تماشي موضوع البحث مع طبيعة التخصص.
- رغبتنا الشخصية في فهم أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية للجزائر.
- حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الجزائر على حسب علمنا.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في كونها تناقش موضوعا اقتصاديا مستجدا على حسب علمنا، شغل الكثير من الخبراء والمختصين الاقتصاديين، نظرا لتأثيراته على كافة دول العالم الغنية والفقيرة، كما ندرس الخطوات والتدابير التي اتخذتها الجزائر لمواجهة الفيروس، حتى تخفف من أضراره الصحية والاقتصادية على المدى القصير والبعيد.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم التجارة الخارجية وسبب قيامها، ومتابعة تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر.
- توضيح أهم الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة الجائحة.
- توضيح تداعيات جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة.

حدود الدراسة:

- من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، يأتي ذكرها كما يلي:
- الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة الميدانية على الدولة الجزائرية.
- الحدود الزمانية: اقتصرَت الحدود الزمانية للدراسة على السنوات 2020-2021-2022.

المنهج المتبع:

قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لكل من التجارة الخارجية وجائحة كورونا - كوفيد19، أما الجانب التطبيقي فاستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المؤشرات المستخرجة من المواقع الرسمية، لتغطية جوانب الموضوع بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، تناولنا في الفصل الأول مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية، والذي يضم ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول للمفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فخصص للنظريات المفسرة للتجارة الخارجية، فيما خصص المبحث الثالث لسياسات التجارة الخارجية، بينما تناولنا في الفصل الثاني واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، وذلك من خلال مبحثين، حيث تناولنا في

المبحث الأول مفهوم جائحة كورونا و تطورها، تأثيرها الصحي الاجتماعي والاقتصادي على البلاد، والإجراءات التي اتخذت محليا لمواجهةها، أما في المبحث الثاني فقد كانت الدراسة تطبيقية لتحليل آثار الجائحة على التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2020-2022 .

الدراسات السابقة:

نعرض بعض الدراسات التي لها علاقة بدراستنا، وفي حدود اطلاعنا وما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث، إذ هناك مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع كورونا والتجارة الخارجية نذكر:

1-دراسة: لمطوش لطيفة، وبلعابد فريدة، 2023، تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية مع الإشارة الى حالة الجزائر خلال الفترة 2019-2021. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير جائحة فيروس كورونا على التجارة الخارجية العالمية مع الإشارة الى حالة الجزائر. وهذا باعتماد المنهج التحليلي الاستنباطي. خلصت الدراسة إلى أن حجم الخسائر المتراكمة جراء الجائحة كان كبير والضرر المحقق خلق تغييرات في التدفقات التجارة العالمية للمنتجات والوجهات وتكاليف الشحن وغيرها. مما خلق توازنات جديدة استفادت منها بعض الدول دون الأخرى. توصي الدراسة في وضع الجزائر بضرورة وجود خلايا لمواجهة الأزمات والتأهب للتغيرات والتقلبات الممكنة على مستوى الحكومة. فجائحة فيروس كورونا كانت درسا صعبا في أن الأحداث قد تنقلب فجأة إلى أزمة يصعب تقييدها. كما توصي الدراسة بضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية والضرورية محليا لتجنب ما قد يقع في حال توقف التجارة الخارجية لأي سبب، تطوير البنية التكنولوجية وتشجيع الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجالات البحث والتطوير بشكل عام على صعيد المؤسسات أو مستويات الحكومة، كونه يفتح آفاقا فعالة للتعاطي مع الأزمات.

2- بوالجاج دجلال وشبيرة إيناس، 2021، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، تحت عنوان " تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر دراسة تحليلية لفترة 2016-2020". ناقشت الدراسة الإشكالية: «ما هو أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر؟». وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2016-2020، وهذا باعتماد المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الدراسة الى أن جائحة كورونا كان لها أثر سلبي على معظم القطاعات خاصة القطاع الاقتصادي بما فيها قطاع التجارة الذي تضرر كثيرا في كل دول العالم التي انتشر فيها الوباء، على غرار الدولة الجزائرية التي تأثر اقتصادها كثيرا بهذه الجائحة التي كشفت عن خلل واضح في هيكل التجارة الخارجية القائم على الربيع البترولي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد:

التجارة الخارجية هي عملية تبادل البضائع والخدمات بين دولتين أو أكثر. وهي تمثل جزءاً أساسياً من الاقتصاد العالمي وتؤثر على الاقتصادات المحلية للدول المشاركة فيها. وتستند التجارة الخارجية على التعاون والتفاعل بين الشركات والحكومات في الدول المشاركة.

تشمل التجارة الخارجية تصدير البضائع والخدمات المنتجة داخل البلد إلى دول أخرى، واستيراد البضائع والخدمات المنتجة في الدول الأخرى إلى البلد المستورد. وتساعد التجارة الخارجية على توسيع السوق للمنتجات المحلية وزيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي. كما تساهم في تبادل التكنولوجيا والمعرفة بين الدول المشاركة فيها، وتعزز العلاقات الدولية وتساهم في تقليل التوترات والصراعات السياسية والاقتصادية.

شكلت التجارة الخارجية محورا رئيسيا في بحث المفكرين الاقتصاديين الأوائل، حيث تم تناولها من خلال نظريات مختلفة بالطرح والتحليل، وما زالت تشغل فكر الباحثين وصناع القرار من خلال استخلاص الحدث الاقتصادي، عن طريق عزل المتغيرات القليلة التي تؤثر على عملية التبادل حتى يتمكن المفكر من توقعه وتفسيره.

ونظرا لأهمية التجارة الخارجية تم دراسة الجوانب النظرية والفكرية للتجارة الخارجية، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة

مباحث، وهي كالآتي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية من القطاعات المهمة لكل البلدان على حد سواء، فالتجارة الخارجية تربط بين الدول والمجتمعات ببعضها البعض، ويعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها واستيراد حاجياتها من فائض إنتاج الدول الأخر.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية

تعددت تعريفات التجارة الخارجية، ومن أهمها نذكر:

التعريف الأول: أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة. (السريني، 2008، صفحة 8)

التعريف الثاني: هي حصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي في المجتمع البشري التي نتجت عن اتساع رقعة سوق التبادل الاقتصادي الجغرافية. (ذنون، 2020، صفحة 14)

التعريف الثالث: يمكن القول بأن التجارة الخارجية هي تلك المعاملات التجارية في شكل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين مختلف الدول والأقاليم، وكذا مختلف السياسات التجارية المطبقة من طرف كل دولة. (عالي، 2019/2018، صفحة 3)

مما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها: عملية البيع والشراء والتبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول مختلفة. تعتبر التجارة الخارجية جزءاً هاماً من النشاط الاقتصادي العالمي، حيث تسمح بتدفق السلع والخدمات عبر الحدود وتعزز التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بين الدول.

ثانياً: الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية

على الرغم من أن كل من التجارة الخارجية والتجارة الداخلية تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل، إلا أنه هناك اختلاف بينهما. حيث يفرق الاقتصاديون بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية من خلال:

1- الاختلاف في قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال:

نسبية داخل الدولة الواحدة، في حين يصعب حدوث ذلك عبر الحدود السياسية للدولة.

2- الاختلاف في طبيعة الأسواق:

تعتبر السوق عاملاً كبير الأثر في التجارة الخارجية، وعلى ذلك فإن اختلاف الأسواق بين الدول يؤثر تأثيراً قوياً في نشاطات التجارة الخارجية، وذلك للأسباب التالية:

- الاختلاف في طبيعة المستهلكين المتواجدين في أسواق مختلفة.

- الاختلاف في مستوى الدخل.

- الاختلاف في طريقة الانفاق.

- الاختلاف في العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

3- الاختلاف في مجموعة الحواجز الطبيعية والادارية والسياسية: التي تفصل الأسواق عن بعضها البعض.

4- الاختلاف في طبيعة المنافسة: فالمنتج الذي يعمل في ظل سوق محلية ذات مرونة طلب معينة، يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق وطبيعة هذا السوق.

5- الاختلاف في الوحدات النقدية والمصرفية: يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التجارة الداخلية والخارجية في استخدام العملة الوطنية في التجارة الداخلية، وفي استخدام عملات مختلفة في التجارة الخارجية، وهناك أيضا اختلاف في النظم المصرفية سواء بالنسبة لعملية الإصدار أو بالنسبة لعملية الودائع ومنح الائتمان.

6- اختلاف وتباين الوحدات السياسية: تقوم التجارة الداخلية بين أفراد ووحدات لهم حدود سياسية واحدة، ويخضعون لقانون داخلي واحد ولنظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الخارجية تقوم بين أفراد وحدات تنتمي إلى دول مختلفة.

7- الاختلافات في السياسات الاقتصادية والنزاعات الوطنية: لكل دولة سياستها الاقتصادية المتبعة والمهادنة إلى تحقيق بعض الأهداف الوطنية. والحكومات عادة لا تعطي عوامل الربح والخسارة الناتجة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام لتلك الناتجة عن التجارة الخارجية.

هذا فضلا عن قيود اللغة والعادات المختلفة التي تختلف من دولة لأخرى في حالة التجارة الخارجية على عكس التجارة الداخلية. (عابي، 2019/2018، صفحة 4)

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول:

- الظروف الطبيعية: تحظى بعض الدول بظروف طبيعية تقودها إلى التخصص في إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي، فبعض الدول تتوفر فيها احتياطات ضخمة من النفط والبعض الآخر مختص في إنتاج المعادن والذهب.

- انخفاض التكاليف: السبب الثاني لقيام التجارة بين الدول هو أن الكثير من العمليات التصنيعية تخضع لمبدأ وفورات الحجم، أي أن معدل تكلفتها ينخفض كلما توسع حجم الإنتاج، حيث تكون دولة ما في طليعة المنتجين لسلعة ما فان في وسعها إنتاج هذه السلعة بكميات ضخمة وتكلفة اقل وتعطيها وفورات الحجم ميزة مهمة من ناحية التقنية والتكاليف على الدول الأخرى التي ستجد انه من الأرخص لها شراء هذه المواد من الصانع الرئيسي بدلا من إنتاجها محليا. كعلاقة أمريكا مع اليابان في إنتاج الطائرات والأجهزة الإلكترونية. وهنا تنشأ فوارق في الإنتاجية ويصبح الشخص والتبادل مفيدان أكثر من الاعتماد على الإنتاج المحلي. (ذنون، 2020، صفحة 16)

- اختلاف الأذواق: حتى لو كانت ظروف الإنتاج متشابهة في جميع المجالات فقد تتاجر الدول مع بعضها إذا كان ذوقها للسلع مختلفا، فإذا كانت النرويج والسويد تنتجان السمك واللحوم بكميات متماثلة لكن السويديين يحبون اللحوم في حين يتحيز النرويجيون للأسماك، عندها يمكن إجراء عملية متاجرة نافعة للطرفين بأن تصدر اللحوم إلى السويد والأسماك إلى النرويج. (ذنون، 2020، صفحة 17)

- التخصيص والتقسيم الدولي في الإنتاج: هو أن تتخصص دولة أو منطقة معينة في إنتاج سلعة أو عدة سلع لغرض تحقيق مزايا معينة لا يمكن الوصول إليها بغير التخصيص، أو بقصد تحقيق فروق في النفقات المبذولة لإنتاج البضائع المتداولة. وتعتبر الدولة متفوقة إذا استطاعت أن تنتج بعض السلع بتكاليف تقل عن مثيلاتها في الدول الأخرى أو إذا انفردت باستخراج بعض المواد الأولية أو بزراعة بعض المنتجات.

أسباب التخصيص: يمكن القول بصفة عامة أن التخصيص يرجع إلى العوامل التالية:

أ- العامل الطبيعي: قد تؤدي الظروف السائدة في الدولة إلى تفوقها في إنتاج بعض المواد الأولية، أو في نشاطها الزراعي والصناعي، وفي تعزيز مركزها التجاري، فالمشاهد مثلا أن المناطق الاستوائية تتفوق في إنتاج المطاط والبن والموز، في حين تختص المناطق المعتدلة في إنتاج الحبوب كالقمح والشعير وغيره.

ب- العامل البشري: وهذا العامل لا يقل أهمية عن سابقه، وهو بدوره يؤثر إلى حد بعيد على مدى التبادل الدولي وهناك عدة أمور بالنسبة لهذا العامل تؤثر في ظاهرة التخصيص وهي حجم القوة العاملة، ومدى القدرة الإنتاجية، وأنواع الأعمال التي تنتج السلع.

ت- العامل المالي: تتضح أهمية هذا العامل بما يلاحظ من تمتع بعض الدول برصيد ضخم من رؤوس الأموال المنتجة، أي السلع الإنتاجية كالآلات والمعدات والمكائن ووسائل النقل وغيرها من سلع الإنتاج، فضلا عما يهيؤه لها ارتفاع دخلها القومي من تنمية ذلك الرصيد باستمرار. وهكذا تتيح وفرة رؤوس الأموال المنتجة لبعض البلدان أن تتخصص في صناعة معينة يقتض التخصيص فيها مقادير ضخمة من أموال الإنتاج.

ث- ارتباط الإنتاج بتكاليف النقل: تؤثر تكاليف النقل على مدى اتساع السوق أمام منتجات المشروع ولهذا سوف تتفوق الدول التي تستطيع إقامة صناعاتها بالقرب من السواحل أو أسواق التصريف، أو بالقرب من مناجم الفحم، و المواد الأولية، ولهذا تتجه كل دولة إلى التخصيص في فروع الإنتاج التي تتفوق فيها. (ذنون، 2020، صفحة 18)

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التجارة الخارجية

أولا : أهمية التجارة الخارجية

إن أهمية التجارة الخارجية شجع لما يترتب عليها من عديد من الآثار الإيجابية في الدولة سواء على جانب الإنتاج أو جانب الاستهلاك.

فعلى جانب الإنتاج، يترتب على التجارة الخارجية سيادة التخصص وتقسيم العمل دوليا، وفقا لظروف كل دولة وإمكاناتها، مما يشب على ذلك من تحقيق تخصيص أمثل للموارد، والثاني، زيادة إنتاجية وكفاءة عوامل الإنتاج في كل دولة، ومن ثم زيادة مستوى الانتاج الكلي بما يدعم عمليات النمو والتقدم بالمجتمع، وبالتالي زيادة مستوى الناتج العالمي وارتفاع معدلات النمو المحققة به.

أما على جانب الاستهلاك، يترتب على التجارة الخارجية زيادة رفاهية الأفراد بالدولة بسبب زيادة مستوى الاستهلاك نظرا لأنه في ظل حرية التجارة يمكن للأفراد الحصول على العديد من المنتجات التي لم تكن متاحة في ظل عدم وجود التجارة الخارجية هذه، كما أنه يترتب على التجارة الخارجية زيادة درجة المنافسة في السوق المحلي، ويسهم هذا في انخفاض مستوى الأسعار، فضلا عن التحسن في نوعية المنتجات المقدمة لأفراد المجتمع، وهذه كلها أمور تزيد من ناحية الأفراد كمستهلكين. (محمود، 2015، صفحة 23)

قياس أهمية التجارة الخارجية:

تقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كما بالعلاقة التالية:

$$\text{أهمية التجارة الخارجية في الدولة} = \frac{\text{الواردات} + \text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة، فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة، والعكس صحيح. وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية على المستوى العالمي. (محمود، 2015، صفحة 24)

ثانيا: أهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تخفيفها التجارة الخارجية في الآتي:

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح. إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محلياً لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية.
- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محلياً بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضاً، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة.
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.
- الاستعادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.
- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة. (عابي، 2018/2019، صفحة 7)

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

مرت التجارة الخارجية بعدة مراحل تركز على نظريات المفكرين الاقتصاديين من خلال شرح الأسباب والعوامل التي تحكم تبادل السلع والخدمات بين الدول، لكن معظم النظريات فشلت في توضيح أسس المبادلات التجارية بين الدول التي تعود بالنفع على الأطراف المشتركة.

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية

أولاً: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

يرجع الفضل في توضيح هذه النظرية إلى الاقتصادي آدم سميث، الذي يعتبر أول من حاول البحث عن تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول المختلفة، وقرر أن سببها هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة.

وتقوم نظرية المزايا المطلقة بتوضيح فرض مفسر: يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة بين الدول المختلفة هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج سلع مختلفة. وذلك بناء على عدة افتراضات أساسية: أولها: المنافسة الكاملة، ثانيها: التوظيف الكامل، ثالثها: الحركة التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي، رابعها: تماثل الأذواق. مفهوم الميزة المطلقة: تتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى. ويتحقق ذلك عن طريق:

1. قيام الدولة بإنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من غيرها من الدول الأخرى، حيث توجد الميزة المطلقة عندما تستطيع دولة ما معينة إنتاج سلعة معينة بتكلفة أقل من الدول الأخرى.
2. كون إنتاج الفدان من سلعة ما في دولة ما أكبر من غيرها من الدول الأخرى، حيث توجد الميزة المطلقة عندما تزيد إنتاجية نفس الفدان من سلعة معينة في دولة ما عن غيرها من الدول الأخرى.
3. قيام الدولة بإنتاج كمية أكبر من سلعة ما باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج، حيث توجد الميزة المطلقة عندما تستطيع دولة ما إنتاج كمية أكبر من سلعة معينة باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج. (السريني، 2008، الصفحات 29-30)

ثانياً: نظرية النفقات النسبية لدايفيد ريكاردو

لقد عرض ريكاردو فكره الخاص بالتجارة الخارجية في إطار نظريته المعروفة بمصطلح "نظرية النفقات النسبية أو المقارنة" والتي يطلق عليها أحياناً مصطلح "نظرية التفوق النسبي أو المزايا النسبية" وتعتبر هذه النظرية بمثابة العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية حيث لازالت في كثير من أجزائها قوية وقادرة على تفسير جانب هام من ظواهر التبادل الدولي في وقتنا المعاصر.

ويتجه الرأي طبقاً لهذه النظرية إلى أن التجارة الخارجية تجد تفسيراً قوياً لأسباب قيامها بين الدول في اختلاف النفقات النسبية (أو المزايا النسبية)، وليس في اختلاف النفقات المطلقة (أو المزايا المطلقة). وفي المعتاد نجد أن الدولة وإن لم تتمتع بأية ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما إلا أنها تتمتع بمزايا نسبية في بعض قطاعات الإنتاج. وقبل أن تظهر الكيفية التي يتم بها تفسير التجارة الخارجية طبقاً لقاعدة اختلاف النفقات النسبية فإنه في المفيد أن نبدأ باستعراض مفهوم النفقات النسبية والفروض التي تركز عليها هذه النظرية فيما تقدمه من تفسير لظاهرة التبادل الدولي.

مفهوم اصطلاح النفقات النسبية:

توجد طريقتان لتحديد مفهوم النفقات أو المزايا النسبية، حيث تعتمد الطريقة الأولى على فكرة التباين الجغرافي بمعنى الاعتماد على تعريف النفقة النسبية استناداً إلى فكرة النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة في الدولتين، أما الطريقة الثانية فتركز على فكرة التباين السلي، وفي هذه الحالة ينظر إلى النسبة بين النفقات المطلقة لإنتاج السلعتين في الدولة الواحدة، وتعتمد الصياغة الريكاردية لقانون النفقات النسبية على فكرة التباين الجغرافي في حين تأخذ صياغة القانون نفسه بشروط نظرية تكلفة الفرصة البديلة بفكرة التباين السلي.

فكرة التباين الجغرافي: وهي الطريقة التي تعتمد على استخدام النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة في الدولتين.

فكرة التباين السلي: وهي الفكرة التي تركز على النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة للسلعتين داخل الدولة الواحدة. (سامي عفيفي، 1993، الصفحات 93-95)

ثالثاً: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

إذا كان ريكاردو قد أوضح الحد الأعلى والحد الأدنى لمنطقة التبادل فإنه لم يحدد الكيفية التي تتحدد بها نسبة التبادل الدولي ولا الكيفية التي تتوزع بها فوائد تقسيم العمل بين الدولتين وهذا ما تناوله جون ستيوارت ميل، وقد أوضح أنه بين هذين الحدين (الأدنى - الأعلى) يوجد معدل فريد هو الذي يحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد وقيمة وارداته، وبما أن صادرات البلد الأول هي واردات البلد الثاني وواردات البلد الأول هي صادرات البلد الثاني فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات وواردات البلد الآخر أو أي معدل آخر غير هذا المعدل (الفريد) يؤدي إلى الاختلال بين قيمة الصادرات والواردات بحيث يقع أحد البلدين في فائض ويقع الآخر في عجز. (شيخ، 2012/2011، صفحة 25)

وقد أوضح ستيوارت ميل أن توزيع النفع من التجارة الدولية يتوقف على عاملين أساسيين:

الطلب: أي حجم طلب كل من البلدين على سلع الآخر. فيتوقف معدل التبادل الدولي على شدة طلب إنجلترا على النسيج والخمر بالنسبة إلى شدة طلب البرتغال على السلعتين، ويطلق على هذا القانون الطلب المتبادل، فكلما زاد طلب إنجلترا على الخمر البرتغالي كلما مالت نسبة التبادل لصالح البرتغال على معظم الریح من التجارة الخارجية وقد تكون قيمة السلع التي طلبتها إحدى الدولتين من الأخرى أكبر من قيمة السلع التي تطلبها الثانية من الأولى ويرجح ذلك إلى حجم

السوق، وقد استخلص جون ستيوارت ميل من هذه القاعدة أن النفع الأكبر من التجارة يؤول إلى الدول الفقيرة ويؤول النفع الأقل إلى الدول الغنية.

مرونة الطلب: أي مدى مرونة طلب كل من البلدين على سلع الدولة الأخرى، تميل نسبة التبادل إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على سلع الدولة الأخرى قليل المرونة أي أن حجم الطلب لا يتأثر كثيرا بتغير السعر والعكس في حالة السلع التي طلبها مرنا، ولا يمكن أن نتصور هذا الوضع إلا إذا فرضنا توفر المنافسة الحرة وعدم وجود إنفاق بين المنتجين ولعل السبب في ذلك أنه كلما ازدادت مرونة طلب دولة على سلع دولة أخرى فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض سعر السلعة وطالما أن التجارة الدولية (في ظل الفرضيتين السابقتين) تعمل على خفض سعر السلع سواء أكان هذا التخفيض في تكلفة الإنتاج عن طريق الاستفادة من الإنتاج الكبير أو إدخال التحسينات التي تؤدي إلى وفورات في تكلفة النقل فإن طلب الدولة المرن على سلعة الدولة الأخرى يزداد بانخفاض السعر ويزداد بنسبة قد تكون كبيرة ويؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات للدولة المستوردة وهذا يؤدي إلى خروج الذهب من الأولى إلى الثانية وإلى حصول الأخير على معظم الربح من التجارة الدولية.

فحسب جون ستيوارت ميل إن البلدان المتقدمة اقتصاديا هي التي تحصل على الربح القليل من التبادل لأن طلبها كبير على المواد الأولية، "إن قيمة تبادل السلع الصناعية مقارنة بالمنتجات الفلاحية والموارد الطبيعية وقياس تطور السكان والصناعة نتجه بالتأكيد إلى الانخفاض"، هذا التنبؤ المتفائل بالنسبة للدول النامية والموجود عند الكلاسيك لم يتحقق على أرض الواقع بل حدث عكس ذلك.

إن تحليل جون ستيوارت ميل يمكننا من استخلاص نتيجتين هامتين:

■ إن الربح من التبادل الدولي نادرا ما يكون متساويا بين الأطراف الداخلة في التبادل وحالات التوزيع اللامتكافئ للربح هي الأكثر شيوعا.

■ إن البلدان التي بها أفضلية مقارنة في إنتاج منتجات ذات الطلب الدولي الكبير لها أكبر الحظوظ في اكتساب أرباح مرتفعة من التبادل، بالمقابل فهي تستورد كمية قليلة من المواد الأولية. (شيخ، 2012/2011، الصفحات 26-27)

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

أولا: نظرية السويدية هيكشير أوهلين

رفض الاقتصاديون المعاصرون نظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو لتفسير التبادل التجاري بين البلدان: لأنها مبنية حسب وجهة نظر هؤلاء على اختلاف التكلفة النسبية لعنصر العمل فقط. لذلك أطلق أوهلين بالتعاون مع زميله هيكشير النظرية الحديثة للتجارة الدولية عام 1935م، حيث تستند هذه النظرية إلى أن الاختلاف في التكاليف النسبية لإنتاج سلعة معينة بين بلدين هو ناتج بالدرجة الأولى عن الاختلاف في مدى توافر عناصر الإنتاج وليس للاختلاف في التكاليف

النسبية لعنصر العمل حسب نظرية ريكاردو، وتخلص النظرية الحديثة إلى أن التجارة الحرة ستقود إلى الإحلال الأمثل لعناصر الإنتاج بين البلدان. (خليل عليان، 1430هـ،، صفحة 22)

وبيرتل أوهلين فائز بجائزة نوبل على كتابه (Interregional and International Trade) بالتعاون مع زميله السويدي أيلي هيكشير. وكان ثمرة هذا تعاون التوصل إلى نموذج للتبادل التجاري بين البلدان أسمىه (heckscher ohlin approach international trade) ويقوم النموذج على حقيقة أن تحقيق المنافع والفوائد من التجارة الدولية مبني على قاعدة اختلاف معدل الأسعار بين البلدان وقد بنى أوهلين وهيكشير نظريتهما للتجارة الدولية على الفرضيات التالية:

- 1- هناك منطقتان يتم التبادل التجاري فيما بينهما.
- 2- عوامل الإنتاج لها الحرية الكاملة للانتقال داخل المنطقة الواحدة ولكن ليس لها حرية الانتقال بين المنطقتين.
- 3- ليس هناك قيود على انتقال السلع بين المناطق.
- 4- ليس هناك تكاليف نقل.
- 5- التبادل الجيد للسلع هو الذي يعول عليه.
- 6- ليس هناك فروق في نوعية عناصر الإنتاج بين المنطقتين.
- 7- يفترض أن هناك منطقة يتوافر لها التفوق في غزارة رأس المال والأخرى تتفوق في غزارة العمل.
- 8- كل منطقة لها عملتها الورقية المستقلة.

ومن الجدير بالذكر أن أوهلين حاول تطبيق نظرية التوازن العام والاعتماد المتبادل للدول من أجل تفسير التجارة الدولية. وهي نظرية مبنية على نظرية القيمة. حيث يرى أوهلين أن البلدان تختلف في امتلاك عناصر الإنتاج وخاصة الموارد الطبيعية، فهناك دول تمتلك الأرض الخصبة المناسبة لزراعة القمح. وهناك دول تمتلك التكنولوجيا المناسبة لإنتاج سلع صناعية. ويؤدي الاختلاف في الموارد الطبيعية والاقتصادية بين البلدان إلى اختلاف التكلفة النسبية وإلى اختلاف سعر وقيمة السلع بين بلد وآخر، لذلك من المفيد لهذه البلدان تبادل السلع فيما بينهما.

ويمكننا القول إن النظرية الحديثة للتجارة الدولية التي تستند إلى نموذج أوهلين وهيكشير تعتمد بالدرجة الأولى على مفهوم الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج بين بلدين، مما يؤثر على الطلب الخارجي لسلع معينة أي أن بلدا معينا يقوم بالتصدير لسلعة معينة عندما يتمتع بأسعار رخيصة كمعامل الإنتاج، في حين يقوم هذا البلد باستيراد سلعة معينة عندما تكون أسعار عوامل الإنتاج لسلعة معينة مرتفعة. (خليل عليان، 1430هـ،، صفحة 23)

ثانيا: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج

ترتبط هذه النظرية بنظرية هيكشر-أولين، فنظرية هيكشر تحتوي على بعض العلاقات السعرية بين عوامل الإنتاج، وقد أشار هيكشر في عام 1917 إلى أن التعادل في الأسعار المطلقة لعوامل الإنتاج يعتبر من أهم النتائج المترتبة على التجارة الخارجية والتي لا يمكن انكارها. ومن ناحية أخرى فقد أكد أولين في عام 1933 على الأثر الذي يمكن أن تتركه

حرية التجارة على توزيع الدخل بين الدول، حيث ستؤدي إلى الاتجاه نحو تعادل الأسعار النسبية بين الدول المشاركة في التجارة، والتي تتماثل فيها تقنيات الإنتاج. وفي عام 1948، طور العالم الاقتصادي الأمريكي بول سامولسون والحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976 -نظرية هيكر-أولين. إذ بين أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أجر العنصر الإنتاجي الذي يستخدم بكثافة إنتاجها.

بالاعتماد على الفرضيات الأساسية الواردة في نظرية هيكر-أولين صاغ سامولسون نموذج تعادل أسعار العناصر الإنتاجية (هيكشر-أولين-سامولسون H-O-S) كما يلي: تعمل التجارة الخارجية على تساوي العوائد النسبية والمطلقة للعناصر الإنتاجية المتجانسة بين الدول، وعليه فإن التجارة الخارجية تعتبر بديلا عن انتقال عناصر الإنتاج دوليا. ماذا يعني هذا؟ تجعل التجارة الخارجية أجور العمال المتجانسة متساوية من حيث مستوى التدريب والمهارة والإنتاجية بين جميع الدول المتاجرة، وبالمثل تجعل عائد رأس المال المتجانس متساويا بالإنتاجية والمخاطرة بين جميع الدول المتاجرة، أي أن التجارة الخارجية تجعل الأجور في الدولة الأولى مساوية للأجور في الدولة الثانية، وكذلك سعر الفائدة هو نفسه في كلا الدولتين، كما أن الأسعار النسبية والمطلقة للعناصر الإنتاجية ستكون متساوية. (عابي، 2019/2018، الصفحات 25-26)

ثالثا: لغز ليونتييف LEONTIEF

في مقال له نشر سنة 1954، ذكر ليونتييف أن هناك فكرة واسعة الانتشار تختلف بطبيعة التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، وملخص هذه الفكرة أن الولايات المتحدة تتمتع بتميز في إنتاج السلع التي تتطلب كثافة كبيرة لرأس المال، وحسب نظرية هيكر-أولين، فإنها يجب أن تتجه إلى تصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل.

ومن الدراسة التي قام بها على هيكل تجارة الولايات المتحدة مع الخارج حيث قام:

بالاعتماد على إحصائيات الولايات المتحدة لسنة 1947. واستخدم جدول المدخلات والمخرجات لاقتصاد الولايات المتحدة وذلك لحساب رأس المال المباشر وغير المباشر وكذلك العمل اللازم لإنتاج قيمة معينة من الإنتاج في عدد من الصناعات في الولايات المتحدة في حزمة ممثلة قيمتها بمليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات طبعا لنفس السنة (1947)، وبافتراض أن الولايات المتحدة قد حولت عوامل الإنتاج التي تستخدمها في صناعة التصدير إلى صناعات تنتج سلعا بديلة عن السلع المستوردة. أي سلعا تعتبر أرخص نسبيا من السلع المستوردة فعلا. وبدائل الواردات إنما هي عبارة عن سلع مثل السيارات تقوم الولايات المتحدة بتصديرها، ولكنها في نفس الوقت تقوم باستيرادها من الخارج، وذلك بسبب عدم التخصص الكامل في الإنتاج. وكان ليونتييف مضطرا لاستخدام إحصائيات السلع البديلة لسلع الواردات لأن إحصائيات الإنتاج الأجنبية لم تكن متوفرة. حيث أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال بالنسبة إلى العمل أكبر مما تتمتع به الدول المتاجرة معها، فسيكون من المنتظر أن تكون علاقة رأس المال إلى العمل في الصناعات المنتجة للسلع بديلة المستوردة أقل منها في صناعات التصدير.

ولكن كانت أهم النتائج التي توصل إليها ليونتييف مفاجئة، حيث وجد أن الصادرات الأمريكية تتميز بمحتوى العمل حسب كل وحدة من رأس المال أعلى من بدائل الواردات، مما يتناقض الفكرة التي تعتبر أن الولايات المتحدة أقل غنى في العمل من باقي الدول.

ولقد قدمت العديد من التفاسير، منها ارتفاع كفاءة العامل الأمريكي. والتي ترجع إلى تقدم العوامل المتعاونة الأخرى بخلاف رأس المال مثل التنظيم وإدارة المؤسسات وروح المشروع بالنسبة للمديرين الأمريكيين، والموارد الطبيعية. ورغم كل ما قيل عن لغز ليونتييف، إلا أنها محاولة رائدة في هذا المجال. ولقد فتح الباب لكثير من الدراسات التي تناولت بلدان أخرى. منها دراسة شار أدواج عن الهند والتي استنتج منها أن الهند تصدر سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمل في تجارتها. أما في تجارتها مع الولايات المتحدة حيث ينقلب الوضع. وفي دراسة عن التجارة الخارجية لليابان والتي قام بها كل من تاتب وتوواشيومورا، اتضح أن اليابان تصدر سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمل، إلا في تجارتها مع الولايات المتحدة أيضا ينقلب الوضع. (رنان، 2009، صفحة 26)

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

أولا: نموذج اقتصاديات الحجم

وتعني زيادة درجة التخصص ومن ثم زيادة الإنتاج نتيجة انخفاض التكاليف والاستفادة من الوفورات الاقتصادية المحققة من قبل المؤسسة (الشركة)، لذا أصبحت تعرف اقتصاديات الحجم إلى أنها اقتصاديات داخلية للمؤسسة، يمكن أن تكون نتائجها المحققة ناتجة عن تحسين القدرات الإنتاجية، وقد يكون طابعها تقني، وعليه فإن الاستفادة من الموارد الناجمة عن الإنتاج الكبير لا تتناسب والأسواق الصغيرة، ولهذا فإن زيادة الإنتاج تتطلب أسواقا كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أبحاث السوق وتطوير الوحدات الإنتاجية.

اقتصاديات الحجم إذن وفقا لهذا التحليل مرتبطة باتساع حجم الأسواق، غير أن اقتصاديات الدول لا تملك نفس الإمكانيات وهو ما يجعلها تتمايز في السلع نتيجة لتباين عناصر الإنتاج، هذا يؤدي إلى تخصص كل دولة في إنتاج معين حسب ما هو متاح لديها من موارد وإمكانات تكنولوجية.

في هذا السياق يؤكد البعض أن فتح الحدود - بين مجموعة دول مندمجة اقتصاديا على شكل اتحاد جمركي يساعد على اتساع حجم السوق أمام كل مؤسسة (شركة) وجودة في دول الاتحاد، أي على كل الأصناف المتميزة، بدخول مستهلكين من الدول الأخرى مفضلين أصناف على ما كانوا يستهلكونه من إنتاجها ويتيح هذا فرصة لوفورات الحجم فتتخفض تكاليف الإنتاج لجميع السلع، ونتيجة ما يحدثه اتساع السوق من زيادة في حجم الطلب ترتفع نقطة التوازن إلى مستوى أعلى من الإنتاج نظرا لانخفاض سعر السلعة مقوما بمعدل الأجر وهو ما يعني ارتفاع الأجر الحقيقي، وقد تستفيد المؤسسة (الشركة) مما يسمى الوفورات الديناميكية للحجم، من خلال ما يؤدي إليها توسع الإنتاج من اكتساب القدرة

على الإتقان والتعلم من خلال العمل المقابلة لدعوى الصناعات الناشئة، ومن ثم انخفاض التكاليف وازدياد القدرة على التصدير.

من المؤكد أن ارتفاع حجم الاقتصاد الإقليمي يعزز إمكانية استغلال وفورات الحجم، لكن تحقيق هذه الامكانية يكون أكثر فاعلية عندما تكون هناك حدود مشتركة بين الشركاء، مع وجود درجة عالية من الانفتاح، واتفاق يؤدي إلى الإزالة التدريجية للقيود على حرية التجارة، هذه العناصر أعتبرها " بلا بلاسا " متغيرات مستقلة إلا أن لها تأثير على المؤسسة خصوصا في الجوانب المتعلقة بانخفاض التكاليف.

إن التحاليل المرتبطة باقتصاديات الحجم تحت الدول على التخصص والتبادل فيما بينهم حتى في ظل غياب الفروقات بينهم في الموارد والمعرفة الفنية، العبرة إذن في وفورات الإنتاج الكبير والتي تتميز بالوفورات الداخلية والوفورات الخارجية. (ذنون، 2020، الصفحات 111-112)

ثانيا: المنافسة غير كاملة

إن الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة التقليدية يقوم على افتراض سيادة المنافسة التامة، إذ أن عدد كبير من الشركات تنتج سلع متجانسة مما أدى إلى عجز هذه النظريات عن تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هياكل سوق غير تنافسية، وفي الواقع فإن الأسواق الغير تنافسية هي الشكل الأرجح، فالتجارة الدولية تتأثر من كل أشكال الاحتكار القائم التي تمارسه الشركات، وتعد الشركات المتعددة الجنسيات أبرز الكيانات الاقتصادية ممارسة للاحتكار، إذ تتعامل في حجم هائل من المبادلات التجارية الدولية في مناطق كثيرة من العالم، فالمنافسة العالمية تجبر كل منشأة على إنتاج نوع واحد ومحدد من نفس المنتج بدلا من التنوع، ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة. (بوالجاج و شبيرة، 2020-2021، صفحة 13)

ثالثا: نظرية الفجوة التكنولوجية

تتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية وطنية ذات طبيعة وقتية مرتبطة بطول الفترة الزمنية التي تحتفظ فيها الدول المخترعة بتفوقها النسبي في نطاق المعرفة الفنية. فالدول صاحبة الاختراع تمثل في هذه الحالة المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الاسواق الدولية إلى أن تستطيع الدول الاخرى تحقيق نجاح في مجال تنقل أو تقليد التكنولوجيات المتكافئة. فمنطوق نموذج الفجوة التكنولوجية يحتوي إذن على أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت موروث عند المنبع في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة. وتتم هذه الحالة الأخيرة عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، وتشابه دول الإنتاج للسلعة محل الدراسة بين الدول، وتفقد العوامل التكنولوجية نتيجة لهذا التطور دورها الهام كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات. ولقد أطلق عليها الاقتصادي **بوزنر Posner** وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية تجارة الفجوة التكنولوجية. (سامي عفيفي، 1993، صفحة 217)

رابعاً: نموذج حياة منتج

يمكن النظر إلى دورة حياة المنتج على أنها اضطراب أو اختلال ينشأ بين وضعين توازنيين تخللها حدوث ظاهرة تخصص دولة معينة في إنتاج سلعة معينة، ولا يمكن تفسير التجارة الخارجية فيها من خلال الاعتماد على مبدأ اختلاف المزايا النسبية الطبيعية. فإذا حدث اختراع معين ينتج عنه استحداث سلعة جديدة، فإن الوضع التوازني الأول للاقتصاد القومي يختل ويأخذ الاقتصاد القومي مسارا جديدا. أما عن مكان هذا الاختراع فهو الدول الصناعية الأكثر تقدما - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، وألمانيا - نظرا لتوافر المقومات الأساسية لهذه الاختراعات ممثلة في توافر الطلب الداخلي أو المعرفة التكنولوجية التي تبرر استحداث المنتج الجديد وفي بادئ الأمر تنشأ فجوة تكنولوجية بين الدول الصناعية الأكثر تقدما الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، والدول الصناعية الأقل تقدما (مثل الكثير من دول أوروبا الغربية وفي مقدمتها فرنسا، المملكة المتحدة، لإيطاليا، السويد، الدنمارك). وفي خلال الفترة الزمنية التي تقضيها هذه الفجوة التكنولوجية يزداد نضوج المنتج الجديد، وتصبح الأساليب التكنولوجية المستخدمة أكثر استقرارا أما عن نهاية الفجوة التكنولوجية فتبدأ حينما تصبح الأساليب التكنولوجية شائعة ومعروفة الاستخدام ومتاحة في الأسواق الدولية. وتشكل نهاية الفجوة التكنولوجية وضعاً توازنياً جديداً تنتقل في ظله العملية الإنتاجية إلى الدول الأخذة في النمو لتمتعها بميزة نسبية في إنتاجها فدورة المنتج للمنتج الجديد أو الصناعة الجديدة - طبقاً للنظرية التكنولوجية - تمر بمراحل رئيسية وهي:

- مرحلة المنتج الجديد.

- مرحلة المنتج الناضج.

- مرحلة المنتج النمطي.

وأثناء مرور المنتج من مرحلة الاختراع إلى مرحلة التنميط فإن معدل نمو الطلب على المنتج الجديد يتفاوت صعوداً أو هبوطاً، ففي الأولى يتصف معدل النمو للطلب بالبطء في حين يزداد هذا المعدل خلال مرحلة نضوج المنتج ثم يعود مرة أخرى إلى الهبوط حين يصبح المنتج نمطياً، ويصاحب هذه المراحل المختلفة لنمو الطلب تغيرات مناظرة في الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة (الأرض - العمل الماهر - العمل الغير الماهر - رأس المال المادي - التكنولوجيا) هذه التغيرات تنعكس بدورها على كل من الإنتاج وانماط التجارة الخارجية. (سامي عفيفي، 1993، الصفحات 221-222)

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية:

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

أولاً: مفهوم السياسة التجارية

- مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف. أو هي اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبّر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق. (جميل محمد، 2014، صفحة 222)

- مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعزيز العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة. (الرفيق، 2012، صفحة 172)

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية، كما يلي:

1- الأهداف الاقتصادية : وتتمثل في:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من تقلبات الخارجية التي نحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

2- الأهداف الاجتماعية: حيث تتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.

- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

3 - الأهداف الاستراتيجية: والتي تتمثل في:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
- العمل على توفر الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة، مثل البترول. (جميل محمد، 2014، صفحة 223)

المطلب الثاني: حماية التجارة الخارجية

أولاً: مفهوم سياسة الحماية التجارية

وهي تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات النافذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية، ومن ثم قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

❖ الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية:

حيث يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:

- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.
- يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة، حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.
- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية، وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والائتمانية.
- تحديد ووضع تعريف جمركي مثلي لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة.
- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات، وانخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مفراً من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية. (جميل محمد، 2014، الصفحات 225-226)

ثانياً: أدوات سياسة الحماية التجارية

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

- 1- الأدوات السعرية: يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات والواردات وأهمها:
 - 1-1 الرسوم الجمركية: تعرف على أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود، سواء كانت صادرات أو واردات، وتنقسم إلى:
 - الرسوم النوعية: وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن، حجم.... إلخ).

- **الرسوم القيمة:** وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات، وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.

- **الرسوم المركبة:** وتتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية والقيمة.

1-2 نظام الإعانات: يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني، الذي يكون في وضع تنافسي أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية، وذلك يتمكن المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج وبأثمان لا تحقق لهم الربح.

1-3 نظام الإغراق: يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمان يقل عن نفقة إنتاجها، أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق، أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية، يمكننا ان نجيز له ثلاثة أنواع هي:

- **الإغراق العارض:** يحدث في ظروف طارئة، كالرغبة في التخلص من منتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

- **الإغراق قصر الأجل:** يأتي قصد تحقيق هدف معين، كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة، ويزول بمجرد تحقيق الأهداف.

- **الإغراق الدائم:** يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو ينتجه لكونه عضوا في اتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج. (جميل محمد، 2014، صفحة 226)

2- الأدوات الكمية:

حيث تنحصر أهمها في:

1-2 نظام الحصص: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) وقيمي (مبالغ).

2-2 الحظر (المنع): يعرف الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية. (جميل محمد،

2014، صفحة 226)

المطلب الثالث: حرية التجارة الخارجية

أولاً: مفهوم حرية التجارة الخارجية

هي السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى. أي ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أم واردات. (ذنون، 2020، صفحة 229)

❖ الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية:

لما كان الهدف من أي سياسة اقتصادية أو تجارية، هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فإن أتباع حرية التجارة من شأنه تعظيم الدخل الوطني للدول أطراف التبادل بما يكفل لها تحقيق الرفاهية لكل منها، ويعتمد أنصار هذا المذهب على عدة حجج نذكر أهمها فيما يلي:

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لديها فيما لا تتميز فيها نسبياً وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محلياً.
 - تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج.
 - تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.
 - تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.
 - تساعد حرية التجارة استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداماً كاملاً والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.
- (ذنون، 2020، صفحة 229)

ثانياً: أدوات حرية التجارة الخارجية:

لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية في مجال السلع والخدمات، نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساساً في:

1- التكامل الاقتصادي: يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالاً عدة منها:

- **منطقة التجارة التفضيلية:** من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل، أو بصيغة أخرى اتفاق دولتين أو أكثر على أن تكون هناك

- معاملة تفضيلية تتمثل في إزالة بعض العوائق الكمية وغير الكمية في مجال التجارة الخارجية، سواء تجارة السلع أو الخدمات، مثل خفض معدلات التعريفات الجمركية أو إلغاء نظام الحصص... إلخ. (دودين و كافي، 2019، صفحة 59)
- **منطقة التجارة الحرة:** وهو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء. (عبد الكريم الأشهب، 2015، صفحة 130)
 - **الاتحاد الجمركي:** اتفاق مجموعة مرت الدول على إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها مع تنسيق سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء. (الخضراوي و السلايتي، 2017، صفحة 206)
 - **السوق المشتركة:** اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة مع وضع تعريف موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة الى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعامل ورأس المال. (الخضراوي و السلايتي، 2017، صفحة 207)
 - **الوحدة الاقتصادية:** اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريف موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة الى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها العمل ورأس المال، مع توحيد السياسات المالية والنقدية داخلها واستخدام عملة واحدة لدول الاتحاد. (الخضراوي و السلايتي، 2017، صفحة 208)
 - **الاتحاد النقدي:** قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصيص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد. (دودين و كافي، 2019، صفحة 66)
 - **الاتحاد الاقتصادي التام:** يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاتقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه. كما يمكن القول إنه

في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات. (دودين و كافي، 2019، صفحة 67)

2- التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة الى أخرى. (شيخي، 2012/2011، صفحة 43)

3- تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي. (شيخي، 2012/2011، صفحة 44)

خلاصة الفصل:

تناول الفصل الأول الجوانب النظرية للتجارة الخارجية، حيث تعبر التجارة الخارجية عن تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بين دول العالم، حيث يستند قيامها إلى ظاهرة التخصيص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي. والنظريات المفسرة لقيام التجارة بين الدول حسب تسلسلها التاريخي وتبدأ كل نظرية من حيث انتهت النظريات السابقة، فظهرت النظرية الكلاسيكية التي نادى بضرورة تحرير التجارة الخارجية حيث فسرت عملية قيام التبادل التجاري إلى اختلاف التكاليف المطلقة أو النسبية، إلا أن قصورها عجل بظهور النظرية النيوكلاسيكية بقيادة هيكر-أولين والتي أرجعت سبب اختلاف النفقات النسبية إلى مدى وفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية ومع التقدم التقني ودرجة تعقد السلع واختلاف الأذواق وعدم تجانس الدول من حيث درجة التنمية أدى إلى ظهور أساليب جديدة في تفسير الواقع المعاش.

كما تم تناولنا السياسات التجارية، والتي تنقسم إلى اتجاهين، الأول يقوم على أساس تحرير التجارة والثاني يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية، من خلال فرض القيود بغرض تحقيق المصلحة العامة للدولة غير أن اتباع سياسة حرية كاملة أو حماية مطلقة هو أمر نادر الحدوث بل أن التجارة الخارجية مزيجاً بين الحرية والتقييد حسب النظام الاقتصادي السائد، ومنه فإن عملية تنظيم التجارة الخارجية تتطلب من الدولة تطبيق مجموعة من الأساليب والوسائل لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

الفصل الثاني:

تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية

الفترة 2020-2022

تمهيد:

أثرت جائحة كورونا بشدة على الاقتصاد العالمي بما في ذلك الاقتصاد الجزائري. وقد أدت الجائحة إلى تراجع الطلب العالمي على النفط والغاز، وهو مورد رئيسي للعملة الصعبة في الجزائر. كما تسببت الجائحة في تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة.

علاوة على ذلك، فإن الجائحة تسببت في تعطيل العديد من القطاعات الاقتصادية في الجزائر بسبب الإغلاق العام والإجراءات الوقائية اللازمة للحد من انتشار الفيروس. وتأثر قطاعات السياحة والنقل والتجارة والخدمات بشكل خاص بسبب تراجع الطلب وتدابير الحجر الصحي وتقييد الحركة. ومن أجل مواجهة تداعيات الجائحة، اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات اقتصادية ومالية للحد من الآثار السلبية. وتشمل هذه الإجراءات تخفيض الإنفاق العام وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، بالإضافة إلى إطلاق حزمة من الإجراءات الاقتصادية لدعم الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمارات الوطنية.

تأثرت التجارة الخارجية الجزائرية بشكل كبير جراء جائحة كورونا، حيث تأثرت صادرات النفط والغاز الرئيسية بسبب تراجع الطلب العالمي على المنتجات النفطية والغازية، وهو ما أدى إلى تراجع العائدات التي تحصل عليها الجزائر من صادراتها.

وبالإضافة إلى ذلك، تأثرت الصادرات الأخرى للجزائر بشكل كبير بسبب تدابير الإغلاق والحظر التي فرضتها الحكومة الجزائرية والعالمية للحد من انتشار الفيروس، مما أدى إلى تعطيل الإنتاج والشحن والتصدير.

في هذا الفصل سنتطرق الى تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مدخل للجائحة كورونا

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية الفترة 2020-2022.

المبحث الأول: مدخل لجائحة كورونا

جائحة كورونا هي وباء عالمي ناجم عن فيروس كورونا المستجد (COVID-19) الذي انتشر لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019. ومنذ ذلك الحين، انتشر الفيروس بسرعة واسعة في جميع أنحاء العالم، وأثر على العديد من الجوانب الحياتية والاجتماعية والاقتصادية في العالم.

تم اتخاذ العديد من الإجراءات للحد من انتشار الفيروس، بما في ذلك إغلاق المدارس والجامعات والأعمال التجارية، وفرض حظر التجول وإجراءات الحجر الصحي الإلزامي. وتم تطوير لقاحات COVID-19 وتوفيرها للجمهور في العديد من الدول.

تأثرت الاقتصادات العالمية بشدة بسبب جائحة كورونا، حيث أدت الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس إلى إغلاق العديد من الأعمال التجارية والصناعية والخدمية، وتقلص حركة التجارة والسفر والاستثمار الدولي. وقد تسبب ذلك في تباطؤ نمو الاقتصادات وتفاقم البطالة وزيادة الديون الحكومية، وتراجع الإنفاق والاستثمار والإنتاجية في العديد من القطاعات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم جائحة كورونا وتطورها

أولاً: تعريف الجائحة

تعرف الجائحة في القاموس:

لغة: من الفعل الثلاثي الجوح والاجتياح، وتعني الهلاك والاستئصال، ويقول ابن فارس "الجيم والواو والحاء أصل واحد وهو الاستئصال، يقال جاح الشيء يجوحه استأصله، ومنه اشتقاق الجائحة"، والجائحة المصيبة تحل بالرجل في ماله فتجتاحه، والجائحة تعني الشدة والنازلة العظيمة التي تحتاج المال من سنة أو فتنة، وان الجائحة في اللغة يشمل جائحة المال أو النفس. (سوام، 2020، صفحة 606)

وهي تعني كل شيء لا يستطيع دفعه لو علم به، وقيل هي الآفة التي تهلك الثمار والأموال وتستأصلها، وكل مصيبة عظيمة، والجائحة المصيبة المستأصلة التي تستأصل المال أو الناس، وهي ما يصيب الإنسان من مصيبة في ماله أو أمنه واستقراره فيسلط عليه الخوف أو في صحته وعافيته فيسلط عليه المرض. (علي سعدي، 2020، صفحة 623)

اصطلاحاً: هي الانتشار العالمي لمرض جديد يشمل العديد من الدول ويشير البعض إلى أن مصطلح الجائحة يعني أن المرض يتحدى السيطرة وانتشاره دولياً وعدم انحصاره في دولة واحدة، وحسب موقع ويكيبيديا فإن الجائحة هي الوباء العام الذي ينتشر بين البشر في مساحة كبيرة أو قد تتسع لتضم كافة أرجاء العالم.

وبهذا فإن الجائحة من الناحية الطبية هي انتشار عالمي لمرض جديد في العديد من الدول أي في رقعة جغرافية واسعة دون القدرة على السيطرة عليه والحد من انتشاره. (علي سعدي، 2020، صفحة 624)

ثانيا: تعريف جائحة كورونا

عرفتها منظمة الصحة العالمية على أنها سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراضا تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخاصة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) تصيب الجهاز التنفسي بالدرجة الأولى (العونية، 2020، صفحة 180)، وهو مجهول السبب إلى الآن، وفي 8 فيفري من عام 2020 أعلنت لجنة الصحة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية عن الإصابة بفيروس كورونا، ثم غيرت في 22 فيفري من نفس السنة الاسم الانجليزي الرسمي للمرض الناجم عن فيروس كورونا الجديد إلى COVID-19، قبل أن تعتمد هذه التسمية من قبل منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020، في حين بقي الاسم الصيني لهذا الفيروس بلا تغيير.

- كورونا هو مرض معدي ويسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، الذي ظهر أول مرة في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، وقد تحول هذا المرض إلى جائحة أثرت ولا زالت تؤثر على العديد من دول العالم، ويختلف كورونا عن باقي الأوبئة والأمراض التي أصابت العالم على مر التاريخ، التي انحصرت تفشيها في نطاق جغرافي محدود حول العالم أو دولة واحدة مثل وباء السارس في الصين، وباء إيبولا في غرب إفريقيا والأنفلونزا الإسبانية، حيث لم تترك هذه الأمراض والأوبئة نفس الأثر الذي نتج عن فيروس كورونا خلال فترة قصيرة. (novel-coronavirus، 2023)

- فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراضا تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخاصة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، ويسمى فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض كوفيد-19. (بولعراس، 2020، صفحة 3)

ثالثا: تطورات جائحة كورونا

في الآونة الأخيرة، ظهر نوع جديد من العدوى الفيروسية في مدينة ووهان بالصين، حيث لا تتطابق بيانات التسلسل الجيني الأولي لهذا الفيروس مع فيروس كورونا المتسلسل سابقا، مما يشير إلى وجود سلالة جديدة من فيروس كورونا، والتي تم وصفها بأنها متلازمة الجهاز التنفسي الحادة CoV-SARS-2 وقد اشتبه في أن مرض فيروس كورونا كوفيد-19 ينشأ من مضيف حيواني متبوعا بانتقال من إنسان إلى إنسان. (علي سعدي، 2020، صفحة 624)

ويعتد فيروس كورونا المثال الأبرز للفيروس المستجد الذي تجاوز حاجز الأنواع من الحيوانات البرية إلى البشر، مثل السارس ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، يشبه أيضا في أن أصل الفيروس المستجد من مضيف حيواني وسيط، ولا يمكن استبعاد إمكانية عبور حاجز الأنواع للمرة الرابعة مستقبلا.

وقد تم إبلاغ مكتب منظمة الصحة العالمية في الصين بحالات الالتهاب الرئوي مجهولة المصدر في 31 ديسمبر 2019، والتي تم اكتشافها في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي، حيث تم تحديد فيروس تاجي جديد مسؤول عن هذا المرض

التنفس في 7 جانفي 2020، وأطلق عليه فيما بعد اسم CoV-SARS-2 ونما هذا الوباء بعدها بشكل مطرد وتزايد عدد الأشخاص المتضررين، وقد أدى الوضع الوبائي المتغير للفيروس إلى عقد لجنة الطوارئ العالمية في 22 و 23 جانفي 2020، لتحديد مستوى التهديد المرتبط بالفيروس على المستوى العالمي.

وفي 30 جانفي 2020 وبناء على توصية من نفس اللجنة أعلنت منظمة الصحة العالمية من خلال مديرها العام أن فيروس كورونا كوفيد 19 أعلن عن حالة طوارئ الصحة العامة ذات الاهتمام الدولي. (خلوفي و شريط، 2021، الصفحات 90-91)

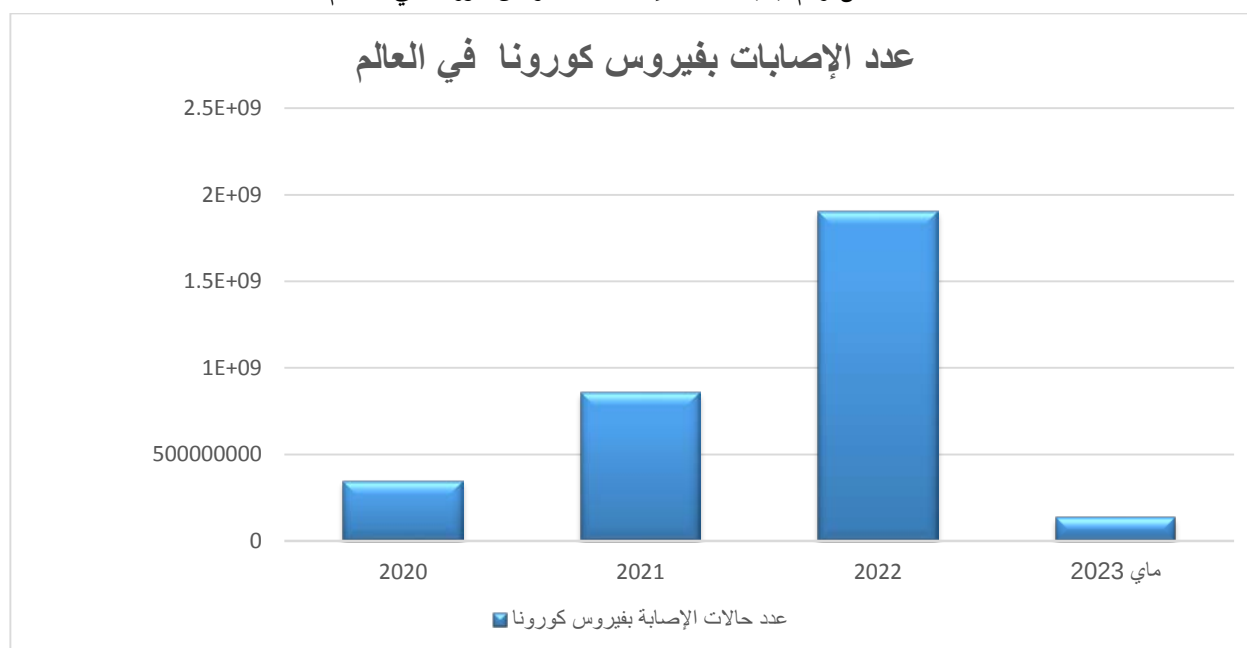
وسجل على المستوى العالمي ارتفاع رهيب في عدد الإصابات والوفيات بالفيروس، ولا سيما في الفترة من نهاية شهر مارس إلى نهاية شهر أوت من سنة 2020 أين ارتفع عدد المصابين من 6009 مصاب إلى 23017521 مصاب خلال أقل من 8 أشهر، وكانت معظم الحالات في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية. والجدول التالي يوضح عدد الإصابات والوفيات من سنة 2020 وإلى غاية ماي 2023.

الجدول رقم: (1) عدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا في العالم

السنوات	عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا	عدد حالات الوفاة بفيروس كورونا
2020	347060431	8177878
2021	856334590	14647421
2022	1906696056	5245490
ماي 2023	136347389	891116

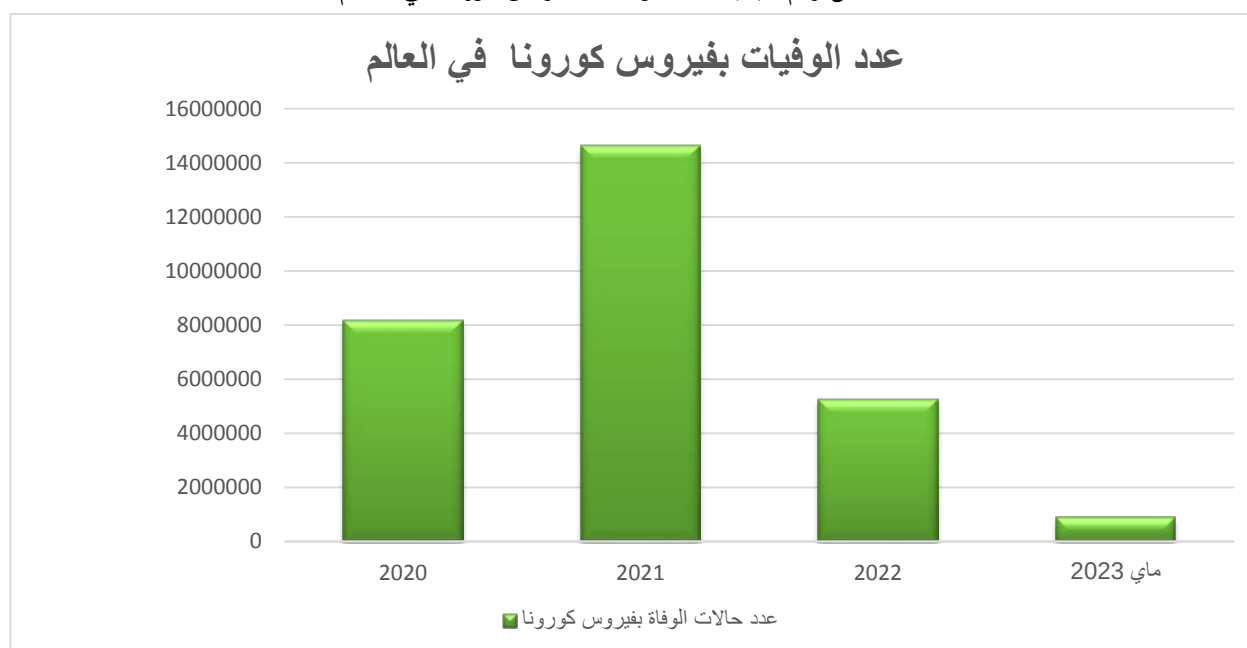
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الموقع: <https://ourworldindata.org/> تاريخ الاطلاع: 2023/05/14، على الساعة: 16:00

الشكل رقم (1): عدد الإصابات بفيروس كورونا في العالم



المصدر : من إعداد الطالبين وفقا لبيانات الجدول رقم (1)

الشكل رقم (2): عدد الوفيات بفيروس كورونا في العالم



المصدر : من إعداد الطالبين وفقا لبيانات الجدول رقم (1)

المطلب الثاني: جائحة كورونا في الجزائر.

أولا: ظهور كورونا في الجزائر:

ظهرت أول إصابة بفيروس كورونا في الجزائر عند وصول رجل ايطالي الجنسية في 27 فيفري 2020، ثم ظهرت إصابتين جديدتين في 2 مارس 2020 وبدأ الإصابات ترتفع الى أن وصلت في أواخر مارس 2020 إلى 716 إصابة وسجلت 44 حالة وفاة، كما سجلت وزارة الصحة شفاء 37 مصاب، وتزايدت عدد الإصابات بفيروس كورونا في شهر أبريل ليصل العدد الإجمالي إلى 4006 حالة مؤكدة، فيما بلغ عدد الوفيات 450 حالة، وقد ارتفعت عدد الحالات التي تماثلت للشفاء إلى 1702 حالة شفاء، وقد وصل عدد الحالات تحت العلاج 6805 وتشمل 2714 حالة مؤكدة حسب التحليل المخبري و 4091 حالة محتملة حسب التحليل بالأشعة والسكانير، فيما يتواجد 23 مريض في العناية المركزة.

في شهر ماي وصل عدد الحالات المؤكدة إلى 9394 حالة، فيما بلغ إجمالي الوفيات 638 وفاة وعدد الحالات التي تماثلت للشفاء 5549 حالة، وبقيت عدد الإصابات في ارتفاع في شهر جوان حيث وصلت الى 13907 وارتفع إجمالي عدد الوفيات إلى 912 وفاة، وتماثل 9897 مريضا للشفاء من الفيروس. (سهايلية، 2020، صفحة 28)

ومع نهاية عام 2020 بلغ إجمالي الحالات المؤكدة بالفيروس 99610 حالة من بينهم 299 حالة جديدة (أي بنسبة 0.7 حالة لكل 100 ألف نسمة) بينما بلغ العدد الإجمالي للمصابين الذين تماثلوا للشفاء 67127 شخص والعدد الإجمالي للوفيات 2756 حالة، حسب ما كشف عنه الناطق الرسمي للجنة رصد ومتابعة فيروس كورونا.

وبأواخر العام 2021 بلغ إجمالي عدد الإصابات 218432 حالة، بينما بلغ عدد المصابين المتماثلين للشفاء 150084، والعدد الإجمالي للوفيات 6276 حالة، كما تم إحصاء 26 مريضا بالعناية المركزة، وفقا للمصدر ذاته، وذلك حسب وكالة الأنباء الجزائرية.

وبتاريخ 31 ديسمبر 2022، بلغ إجمالي الإصابات 271228 حالة فيما بلغ مجموع المتماثلين للشفاء 182648 حالة، في الوقت الذي بقي فيه عدد الوفيات مستقرا عند 6881 حالة، مع تواجد مريض واحد في العناية المركزة، وذلك حسب موقع وكالة الأنباء الجزائرية.

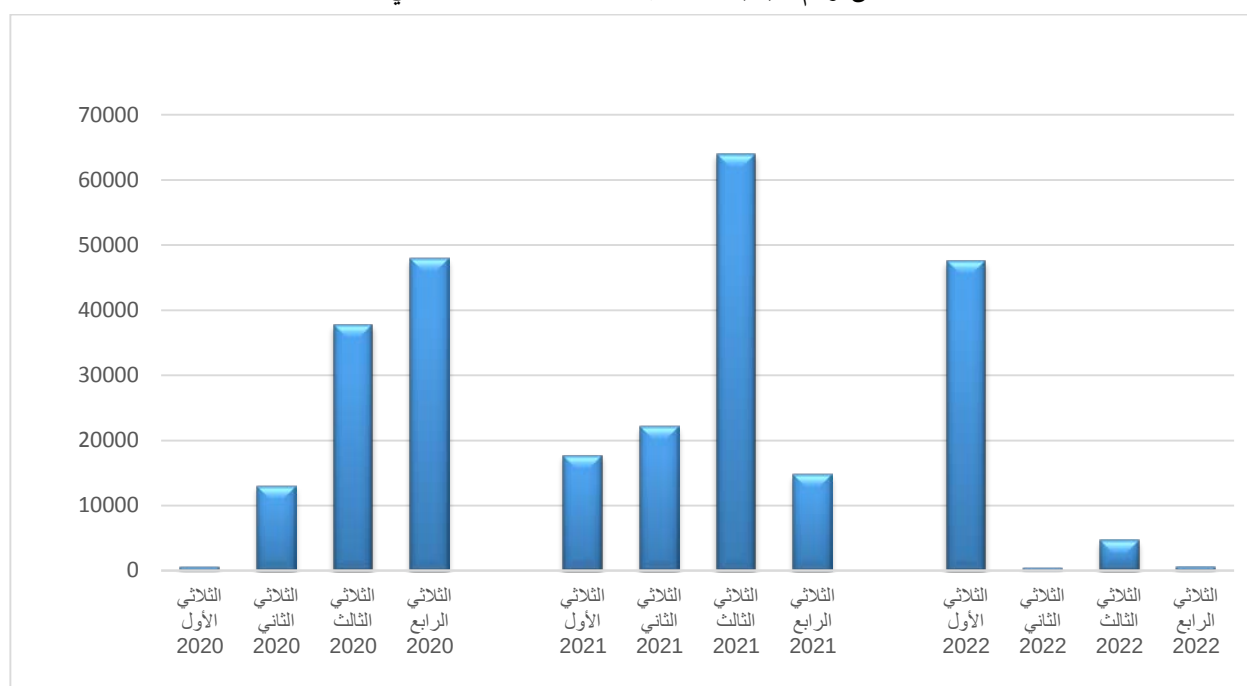
وما لوحظ في سنة 2022 بأن الوضعية الصحية تحسنت بشكل كبير، بالأخص نهاية الثلاثي الأول لنفس السنة، وذلك راجع لتوفر عدة لقاحات في السوق، مع التزام الأفراد بشكل كبير لتعليمات وزارة الصحة كالنظافة والتباعد الجسدي والقناع الواقي.

الجدول رقم: (2) احصائيات لعدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا في الجزائر

السنوات		عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا		عدد حالات الوفاة بفيروس كورونا	
2020	الثلاثي الأول	584	99311	35	2751
	الثلاثي الثاني	12987		858	
	الثلاثي الثالث	37797		831	
	الثلاثي الرابع	47943		1027	
2021	الثلاثي الأول	17750	118726	338	3520
	الثلاثي الثاني	22168		619	
	الثلاثي الثالث	63969		2097	
	الثلاثي الرابع	14839		466	
2022	الثلاثي الأول	47625	53180	603	610
	الثلاثي الثاني	411		1	
	الثلاثي الثالث	4601		4	
	الثلاثي الرابع	543		2	

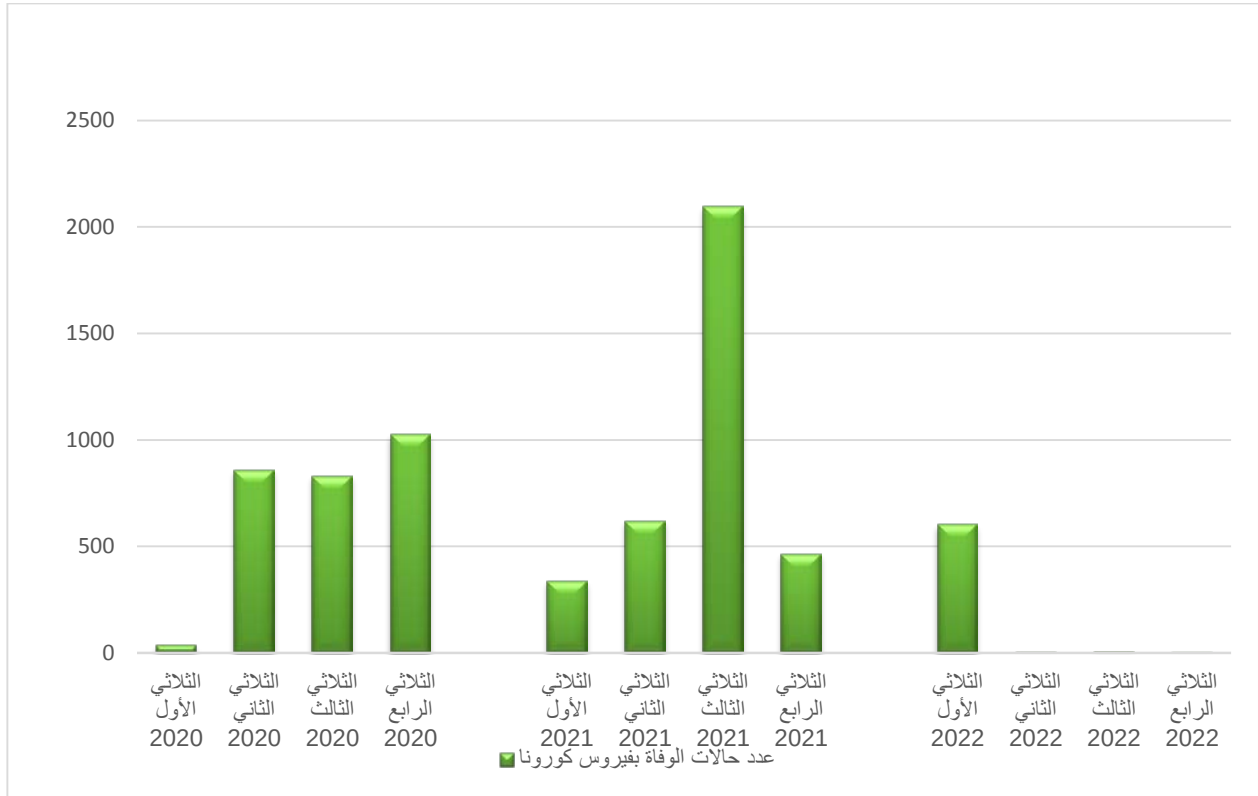
المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الموقع: <https://ourworldindata.org> تاريخ الاطلاع: 2023/05/14، على الساعة: 16:00

الشكل رقم: (3) عدد الإصابات بفيروس كورونا في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لبيانات الجدول رقم (2)

الشكل رقم: (4) عدد الوفيات بفيروس كورونا في الجزائر



المصدر : من إعداد الطالبين وفقا لبيانات الجدول رقم (2)

ثانيا: أسباب انتشار فيروس كورونا في الجزائر:

من بين أسباب انتشار فيروس كورونا في الجزائر:

- عدم غلق المطارات والموانئ ومداخل البلاد من الوافدين من خارج الجزائر بالرغم من أن الحالات الأولى المسجلة كانت من الوافدين من إيطاليا وفرنسا.

- التأخر في اتخاذ التدابير الصارمة والإجراءات الاحترازية والوقائية من انتشار فيروس كورونا.

- نقص الوعي واستهتار فئة كبيرة من شرائح المجتمع الجزائري لخطورة الفيروس ومواصلتهم حياتهم بشكل عادي.

(سهايلية، 2020، صفحة 30)

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة للتصدي لتفشي فيروس كورونا في الجزائر

أولا: على المستوى الصحي

يحتوي القطاع الصحي على المستوى الوطني على 82716 سرير منها 2500 سرير تم تخصيصها للتكفل بالمصابين على مستوى 64 مصلحة للأمراض المعدية و 247 مصلحة للطب الداخلي و 79 مصلحة أمراض الرئة و 100 مصلحة في اختصاصات أخرى بالإضافة الى 24 مصلحة للإنعاش بما 460 سرير، كما أن قطاع الصحة يتوفر على 5787 جهاز للتنفس الاصطناعي والتخدير والإنعاش، 64 سيارة إسعاف طبية مجهزة بآلات تنفس اصطناعية.

وقد اعتمدت الجزائر منذ 23 مارس 2020 على بروتوكول علاج جديد ضد كوفيد 19 يدعى الكلوروكين وهو علاج مضاد للملاريا ويستخدم لعلاج أمراض الروماتيزم، حيث انه أظهر نتائج مشجعة في كل من الصين وفرنسا. وفي الوقت الذي تحتاج فيه الجزائر بشكل عاجل إلى معدات الحماية الطبية، تمكنت الصين من شراء المعدات على وجه السرعة والتبرع بها للجزائر. (سهايلية، 2020، صفحة 31)

مع بداية سنة 2021 أعلن الناطق الرسمي باسم اللجنة العلمية لرصد ومتابعة تفشي فيروس كورونا، الدكتور جمال فورار أنه سيشرع في عملية التلقيح ضد فيروس كورونا فور استلام الجرعات الأولى. وبتاريخ: 31 جانفي 2021 انطلقت عملية التلقيح ضد كورونا بولاية العاصمة لتتوسع على باقي ولايات الوطن.

ثانيا: على المستوى الاجتماعي:

- من بين الإجراءات والتدابير التي وضعتها الجهات المعنية في الجزائر
- وقف الدراسة في المدارس والجامعات لمنع تفشي فيروس كورونا من خلال:
 - إغلاق المدارس التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.
 - إغلاق الجامعات ومعاهد التعليم العالي.
 - إغلاق المؤسسات التكوينية.
 - إغلاق مدارس التعليم القرآني والزوايا وأقسام محو الأمية
 - غلق المؤسسات التربوية الخاصة، وروضات الأطفال. (المرسوم التنفيذي رقم: 20/69، 2020، صفحة 06)
 - وقد أشار المرسوم التنفيذي رقم 20/69 المؤرخ في 21 مارس 2020، والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته على ما يلي:
 - وضع تدابير التباعد الاجتماعي نصت المادة الأولى من المرسوم التنفيذي على: تحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته من خلال الحد من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل.
 - تطبيق التدابير لمدة 14 يوما جاء في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي أن "تطبيق التدابير موضوع هذا المرسوم على مستوى كافة التراب الوطني لمدة 14 يوما ويمكن عند الاقتضاء رفع هذه التدابير أو تمديدتها حسب نفس الأشكال.
 - تعليق نشاطات نقل الأشخاص كما جاء في المادة الثالثة في المرسوم التنفيذي والمتعلقة بالخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية للنقل البري في كل الاتجاهات، نقل المسافرين بالسكك الحديدية، والنقل بالمصاعد الهوائية والنقل الجماعي بسيارات الأجرة، تنظيم نقل الأشخاص من أجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية والحفاظ على النشاطات الحيوية.

■ غلق المحلات والمؤسسات حيث جاء في المادة الخامسة تغلق في المدن الكبرى محلات المشروبات، ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم باستثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل الى المنازل.

كما تضمن المرسوم التنفيذي رقم 20/69 المؤرخ في 21 مارس 2020 والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته، منح عطلة استثنائية مدفوعة الأجر مالا يقل عن 50% من مستخدمي كل مؤسسة والنساء المكلفات بتربية أبنائهم الصغار وكذا الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة.

ثالثا: على المستوى الاقتصادي

تمثلت التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية على المستوى الاقتصادي في:

- التخفيف من قيمة فاتورة الاستيراد من 41 الى 31 مليار دولار.
 - التخفيف من نفقات ميزانية التسيير بـ 30% دون المس بأعباء الرواتب.
 - التوقف عن إبرام العقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الاجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي سبعة مليار دولار سنويا.
 - تأخير إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها.
 - الإبقاء دون المساس على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة وتدعيم اليات مكافحة انتشار وباء كورونا.
 - الإبقاء دون المساس بالنفقات المتعلقة بقطاع التربية.
 - التكفل في قانون المالية التكميلي عند إعدادة بخسائر المتعاملين الذين تضرروا من انتشار فيروس كورونا الوبائي.
 - تكييف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات دولار.
- (بيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء، 2020)

أما فيما يخص التسهيلات الجمركية والضريبية تم تكليف وزارة المالية في 17 مارس 2020 بتسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة، مع التسريع في الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تمشيا مع الحالة الاستثنائية التي تعيشها البلاد. بجملة من الإجراءات الجديدة وتكملة للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 ومنها أمر مصالح الجمارك بتخفيف إجراءات جمركة التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا من خلال تخصيص رواق أخضر.

كما أعلنت المديرية العامة للضرائب في 17 مارس 2020 عن تأجيل تقديم الإقرارات ودفع الرسوم والضرائب، مضيفة أن هذا الإجراء استثنائي ولن يترتب عليه أي عقوبة تأخير. (جائحة فيروس كورونا في الجزائر التدابير الصحية، 2023)

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية الفترة: 2020-2022

التجارة الخارجية مصدر ومحرك أساسي للنمو الاقتصادي للدول، والجزائر كغيرها من الدول أولت أهمية كبيرة للتجارة الخارجية واعتمدت على استراتيجية تنموية لعبت فيها التجارة الخارجية دور مهما سواء من ناحية الواردات أو من ناحية الصادرات، إلا أن هذه الفترة المتزامنة مع ظهور جائحة كورونا دفع بالدولة إلى إعادة النظر في هيكل صادراتها ووارداتها.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

أولاً: التجارة الخارجية في ظل مرحلة التقييد (1962-1989)

وهي المرحلة المباشرة للاستقلال وقد سميت بمرحلة الانتظار. (بوحفص و دربال، 2007، صفحة 330) وأهم ما ميز الجزائر بعد الاستقلال هو الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية نتيجة الدمار الذي لحق بها من طرف المستعمر الفرنسي نذكر منها. (عابي، 2019/2018، صفحة 235)

- عجز مالي كبير تركته الاستعمار الفرنسي بسبب تهريب الأموال للخارج وإفراغ خزانة الدولة من الأرصدة الذهبية والعملات الصعبة؛

- اقتصاد هش يعتمد بنسبة 80% من إنتاجه على الزراعة والصناعات الاستخراجية، ويتميز بالتفكك بين قطاعاته، بالإضافة إلى التبعية الكاملة للاقتصاد الفرنسي.

أ: التجارة الخارجية في ظل الرقابة

أمام الوضعية التي ورثتها الجزائر بعد استقلالها التي تميزت بفراغ في النظرة الاقتصادية وغياب النموذج المراد إتباعه، ولأجل فرض الدولة رقابتها على قطاع التجارة الخارجية لجأت الجزائر الى استخدام آليات الرقابة على قطاع التجارة الخارجية والتي تمثلت في:

• مراقبة الصرف: تم انشاء البنك المركزي بمقتضى القانون رقم 63-144 المؤرخ في 1963/10/13 له الصلاحية على مراقبة الصرف . (موسوس، 2013، صفحة 132)

• التعريف الجمركية: تم استخدام معدلات جديدة وتم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعة التحويلية . (تومي و شقبقب، 2006، صفحة 32)

وأسست الجزائر أول تعريف جمركية بموجب المرسوم 414/63 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963 والذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات، يقوم على أساس التمييز بين السلع حسب طبيعتها واستخداماتها. (موسوس، 2013، صفحة 132)

• نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء: بموجب المرسوم 188/63 الصادر بتاريخ 1963/05/16 طبقت الجزائر نظام الحصص حيث يظهر في شكل قوائم مالية سنوية تعدها وزارة التجارة. (موسوس، 2013، صفحة 132)

ب : مرحلة احتكار التجارة الخارجية

قد شهدت سنة 1970 و 1971 احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وفي سنة 1974 تم إنشاء الرخص العامة للاستيراد والتي تمثل منح بالعملة الصعبة تمنح للمؤسسات العمومية سنويا من أجل تسهيل عمليات الاستيراد حسب الاحتياجات المحلية للمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة.

إن الهدف من هذا الاحتكار من خلال تراخيص الاستيراد هو التحكم في التدفقات التجارية في إطار التخطيط المركزي بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، حيث كانت أكثر من 80% من واردات الجزائر تحت رقابة الدولة. (تومي و شقبق، 2006، صفحة 31)

ثانيا: مرحلة تحرير التجارة الخارجية للجزائر

عرفت مرحلة التسعينات من القرن الماضي تحولات عالمية كبيرة أدت الى التخلي على النظام الاشتراكي وتبني اقتصاد السوق كأسلوب للتنمية، والذي لعبت فيه المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا هاما خاصة في مجال تحرير التجارة الخارجية، (مكيد و مناصري، 2018، صفحة 235) هذا التحرير جاء على مراحل:

أ: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية 1990

بدأت المرحلة بصدر قانون النقد والقرض 10/90 الذي يعتبر نواة التغيرات في السياسة التجارية الجزائرية، وقد كان من أهدافه توسيع صلاحيات بنك الجزائر تعزيز الاستثمار الأجنبي بالجزائر وحرية حركة رؤوس الأموال. كما عزز قانون المالية التكميلي لسنة 1990 مبدأ كسر احتكار التجارة الخارجية ومضي الدولة في تحرير التجارة من خلال تأسيس شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة، وقصد تنظيم أفضل للتجارة الخارجية أصدر بنك الجزائر في سبتمبر 1990 عدة نصوص تشريعية وتنظيمية منها:

- نظام 02/90: يحدد كيفية فتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى البنك المركزي،
- نظام 03/90: يحدد كيفية التعامل مع رؤوس الأموال الأجنبية.
- نظام 04/90: اعتماد وكلاء وتجار الجملة من طرف بنك الجزائر والبنوك التجارية وهي تهدف في مجملها الى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات وذلك عن طريق بنك وسيط معتمد. (عبدات، 2014/2013، صفحة 167)

ب: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية 1990-1991

في ظل التشريعات السابقة ونظر للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام بقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرس مبدأ حرية التجارة

الخارجية بتحرير المعاملات التجارية وإلغاء شهادات الاستيراد والتصدير. (غطاس، زوزي، و ودادن، 2015، صفحة 285)

كما صدر في هذا الإطار التعليم رقم 03.91 من طرف بنك الجزائر المتعلقة بشروط القيام بعمليات استيراد السلع وتمويلها بحيث أصبح النظام البنكي مسؤولاً عن تمويل التجارة الخارجية. (فتحي، دولي، و برناوي، 2019، صفحة 142)

ج: مرحلة العودة الى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992:

نظرا للمشاكل والاختلالات المالية التي ظهرت بعد صدور المرسوم 37/91، قامت السلطات العمومية بوضع قيود مشددة على منح العملة الأجنبية وعلى توسيع مجال الواردات وتطبيق قواعد صارمة على التمويل بإصدار الحكومة للتعليم رقم 625 المتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها، حيث يتم تحدي معايير دقيقة ونظام أولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة وسائل الدفع الخارجي بدقة أكبر وحماية الإنتاج الوطني من جهة أخرى، وثانيهما على مستوى المتعاملين التجاريين ويتعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن. (فتحي، دولي، و برناوي، 2019، صفحة 143)

د: مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994:

بدأت هذه المرحلة بإمضاء اتفاقية Standby مع صندوق النقد الدولي والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1994 كخطوة نحو التحرير الشامل للمبادلات التجارية الخارجية والتي نجم عنها مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الهيكلية منها:

- تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار.
- التحرير الشامل للتجارة الخارجية بموجب التعليم رقم 94/13 المؤرخة في 13 أبريل 1994 والمتضمنة حل لجنة OCH-AD.

- مواصلة تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة وذلك بموجب الأمر 95/06 المؤرخ في 25 جانفي 1995، وكذا الشروع في عملية الخصخصة بداية من سنة 1995.

- في إطار مواصلة عملية الانفتاح التجاري تم إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية. (غطاس، زوزي، و ودادن، 2015، صفحة 286)

وتم إصدار الأمر رقم 01/02 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بإنشاء تعريف جمركية تشمل التعريف العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشؤها البلدان التي تمنح الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفصيلا، تحدد نسبتها كما يلي:

- الإعفاء وهو خاص بالمنتجات التالية: الحبوب، بعض المنتجات الصيدلانية مثل الحقن.
- معدل منخفض 5% يخص المواد الأولية وبعض السلع الاستهلاكية أو سلع التجهيز.
- معدل 15% يخص المنتجات نصف المصنعة ومختلف السلع الوسيطة.
- معدل أقصى 30% يخص كل المنتجات الاستهلاكية النهائية.

وحدد تاريخ دخول التعريفات الجمركية حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي 2002، غير أن هذه التعريفات قوبلت بانتقادات كبيرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين حيث تم اعتبارها تعريفات معاقبة الإنتاج الوطني بدل أن تكون حامية له وهذا بسبب المعدل المطبق على السلع الوسيطة، لذا عدل هذا الأمر عبر المرسوم رقم 02/02 بتاريخ 25 فيفري 2002 بإجراء تعديلات لتخفيض الحقوق الجمركية مست 264 وضعية فرعية، كما تم تخفيض المعدل من 15% إلى 5% بالنسبة للمنتوجات نصف المصنعة المستعملة كوسيط في الفروع الصناعية. (درار، أوكيل، و يعلي، 2013، صفحة 53)

في 2005 تم دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 159/05، والتي تم التوقيع عليها في ديسمبر 2002، التي كانت بدايتها منذ 1995، بالإضافة إلى انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة والانفتاح على المحيط العربي بداية من سنة 2009.

كما قامت السلطات العمومية على اتخاذ إجراءات استثنائية ابتداء من سنة 2011 متمثلة في تخفيضات وإعفاءات استثنائية للحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة المطبقة على بعض المنتجات الفلاحية المستوردة تمثلت في إلغاء الحقوق الجمركية على استيراد السكر الأحمر والأبيض والمواد الأساسية التي تدخل في صناعة الزيوت الغذائية. (طيبة و رملاوي، صفحة 59)

ثانيا: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

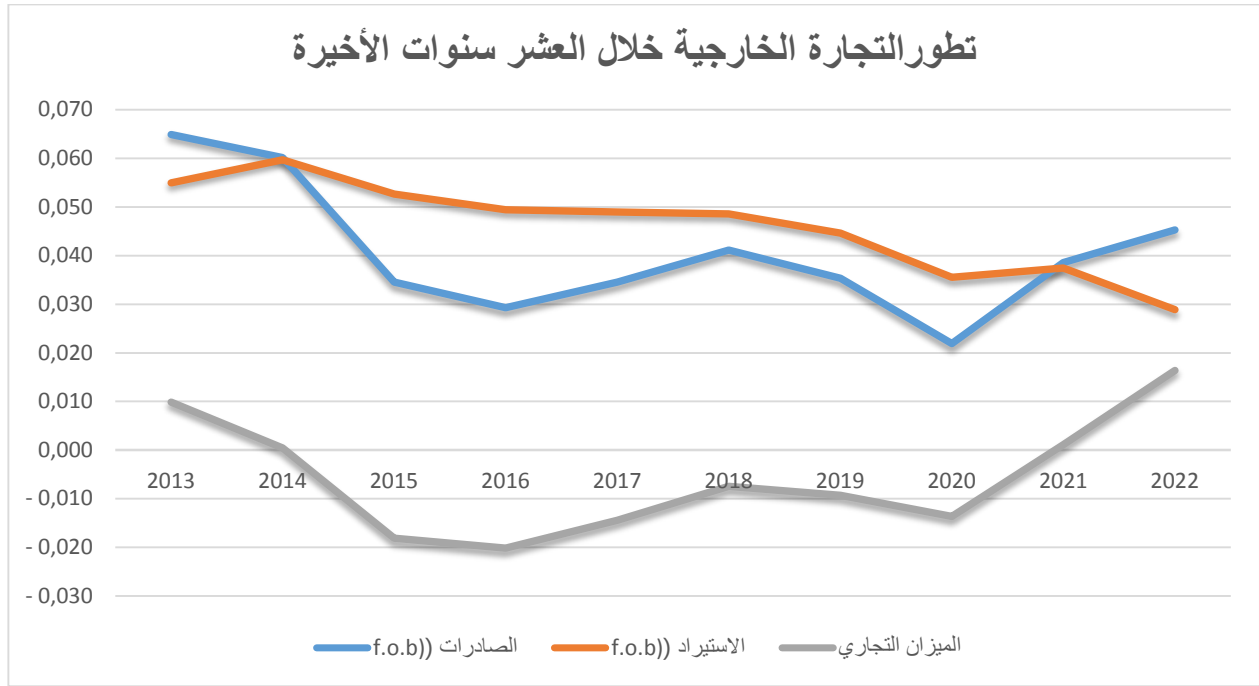
1- الميزان التجاري:

الجدول رقم (3): تطور التجارة الخارجية خلال العشر سنوات الأخيرة (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	إلى غاية الثلاثي الأخير من 2022
الصادرات (f.o.b)	64,867	60,129	34,565	29,309	34,569	41,115	35,312	21,925	38,558	45,279
المحروقات	63,816	58,462	33,081	27,918	33,202	38,897	33,244	20,016	34,058	40,932
خارج المحروقات	1,051	1,667	1,485	1,391	1,367	2,218	2,068	1,909	4,500	4,348
الواردات (f.o.b)	54,987	59,670	52,649	49,437	48,981	48,573	44,632	35,547	37,464	28,868
نسبة التغطية	118%	101%	66%	59%	71%	85%	79%	62%	103%	157%
الميزان التجاري	9,880	0,459	-18,083	-20,128	-14,412	-7,458	-9,320	-13,622	1,094	16,411

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/balance-des-paiements/> بتاريخ: 2023/05/14.

الشكل رقم (5): تطور التجارة الخارجية خلال العشر سنوات الأخيرة



المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لبيانات الجدول رقم (3)

شهد الميزان التجاري خلال العشر سنوات الأخيرة تذبذبا بين العجز وتحقيق الفوائض بسبب الاعتماد على قطاع المحروقات بشكل كبير وارتفاع فاتورة الاستيراد.

سجلت سنة 2013 فائضا في الميزان التجاري وصل إلى 9.88 مليار دولار، حيث بلغت الواردات الجزائرية 54.987 مليار دولار والصادرات الجزائرية 64.867 مليار دولار. غير أنه سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة 2014 ليصل إلى 0.459 مليار دولار. وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 60.129 والارتفاع في الواردات ليصل إلى 59.670 مليار دولار، مما أثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الآخر من 118% سنة 2013 إلى 101% سنة 2014. ومن سنة 2015 إلى غاية 2020 ظل الميزان التجاري عاجزا بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد وانخفاض الصادرات لهبوط أسعار المحروقات وكذلك بسبب وباء كورونا الذي أثر على الاقتصاد العالمي ككل والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة. إلا أنه خلال السنتين الأخيرتين تحسن رصيد الميزان التجاري بتحقيق فائض قدره 1.094 مليار دولار ونسبة تغطية 101%، وفي سنة 2022 عرف رصيد الميزان التجاري تحسنا كبيرا وصل إلى 18.1 مليار دولار ولأول مرة منذ الاستقلال وهذا بسبب سياسة الدولة التي تهدف إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الاستيراد.

2- الواردات الجزائرية حسب معيار تصنيف التجارة الدولية خلال العشر سنوات الأخيرة

بالنسبة إلى الواردات الجزائرية خلال العشر سنوات الأخيرة فإن الآلات ومعدات النقل تحتل الصدارة بـ 16465.8 مليار دج تليها المنتجات الغذائية والحيوانات الحية بـ 9592.3 مليار دج ثم الأصناف المصنعة بـ 9239.4 مليار دج وبعدها المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة بـ 7253.4 مليار دج وباقي الواردات تأتي بنسب متفاوتة.

فيما يتعلق بالموردين التجاريين الرئيسيين للجزائر، حسب الجمارك الجزائرية هم الصين، فرنسا، البرازيل، الأرجنتين وإيطاليا. الجدول رقم (4): الهيكل السلي للواردات الجزائرية خلال العشر سنوات الأخيرة (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المنتجات الغذائية والحيوانات الحية	712,5	837,7	874,8	844	879	933,1	892,1	953,8	1 191,70	1 473,60
المشروبات والتبغ	34,6	38,1	47,6	42,7	40,9	40,1	49,3	48,5	42,3	45,5
المواد الخام غير الصالحة للأكل، باستثناء الوقود	82,3	92,2	96,3	99,4	80,9	133,7	153,1	204,4	347,6	433,6
الوقود المعدني وزيت التشحيم والمنتجات ذات الصلة	343,6	228,9	234,5	170,9	215,1	118,8	162,3	107	65,7	72,8
زيت شحوم وشموع حيوانية أو نباتية	76,1	65,5	71,6	81,2	99,7	103,2	101	101,3	155,9	203,9
المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة	495,8	550,7	618,8	669,8	662,2	797,2	784,1	770	872,1	1 032,70
الأصناف المصنعة	758,3	883,7	1 027,80	1 075,30	1 024,80	1 011,50	966,1	762,1	727,4	1 002,40
الآلات ومعدات النقل	1 604,00	1 788,30	1 953,60	1 879,70	1 822,10	1 998,50	1 632,50	1 190,70	1 424,40	1 172,00
مصنوعات متنوعة	261,4	234,7	268,3	291,8	286,6	267,1	276,3	225,8	270,4	268,9
المجموع	4 368,50	4 719,70	5 193,50	5 154,80	5 111,30	5 403,20	5 016,80	4 363,70	5 097,50	5 705,30

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات الموقع: <https://www.ons.dz> بتاريخ:

2023/05/17

3- الصادرات الجزائرية حسب معيار تصنيف التجارة الدولية خلال العشر سنوات الأخيرة

شهدت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة وقد مس كل أصناف الصادرات وبنسب متفاوتة من صنف لآخر مع تسجيل أن قطاع الطاقة يستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات الإجمالية. ويأتي أهم العملاء الرئيسيون: إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة.

الجدول رقم (5): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال العشر سنوات الأخيرة (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المنتجات الغذائية والحيوانات الحية	28,9	24,3	22,2	34,1	36,1	41,6	46,6	54,3	70,9	35
المشروبات والتبغ	2,8	1,3	1,1	0,8	1,5	2,2	1,9	1,9	2,7	2,9
المواد الخام غير الصالحة للأكل، باستثناء الوقود + زيوت شحوم وشموع حيوانية أو نباتية	8,7	8,9	10,8	10,5	9,7	12,2	13	9,5	26,7	37,7
المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة	29,3	84,8	96,5	97,2	86,8	175,4	145,1	139,6	307,9	496,7
الآلات ومعدات النقل	0,5	0,6	0,3	5,8	8,3	11,7	12,5	12,5	27,6	13,5
مصنوعات متنوعة + الأصناف المصنعة	9	7,1	4,7	5,5	9,2	20,6	29,9	30,1	172,9	240,7
مجموع سلع خارج المحروقات	79,2	127	135,5	159,9	151,6	263,7	249,1	247,9	608,7	826,4
المحروقات	4 978,20	4 684,20	3 258,10	3 045,90	3 681,20	4 548,80	3 957,10	2 576,80	4 783,20	8 331,00
المجموع	5 057,40	4 811,20	3 393,50	3 199,80	3 832,80	4 812,50	4 206,20	2 824,70	5 391,90	9 157,40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات الموقع: <https://www.ons.dz> بتاريخ: 2023/05/17.

المطلب الثاني: تأثير كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2020-2022

أولاً: الأثر على الميزان التجاري

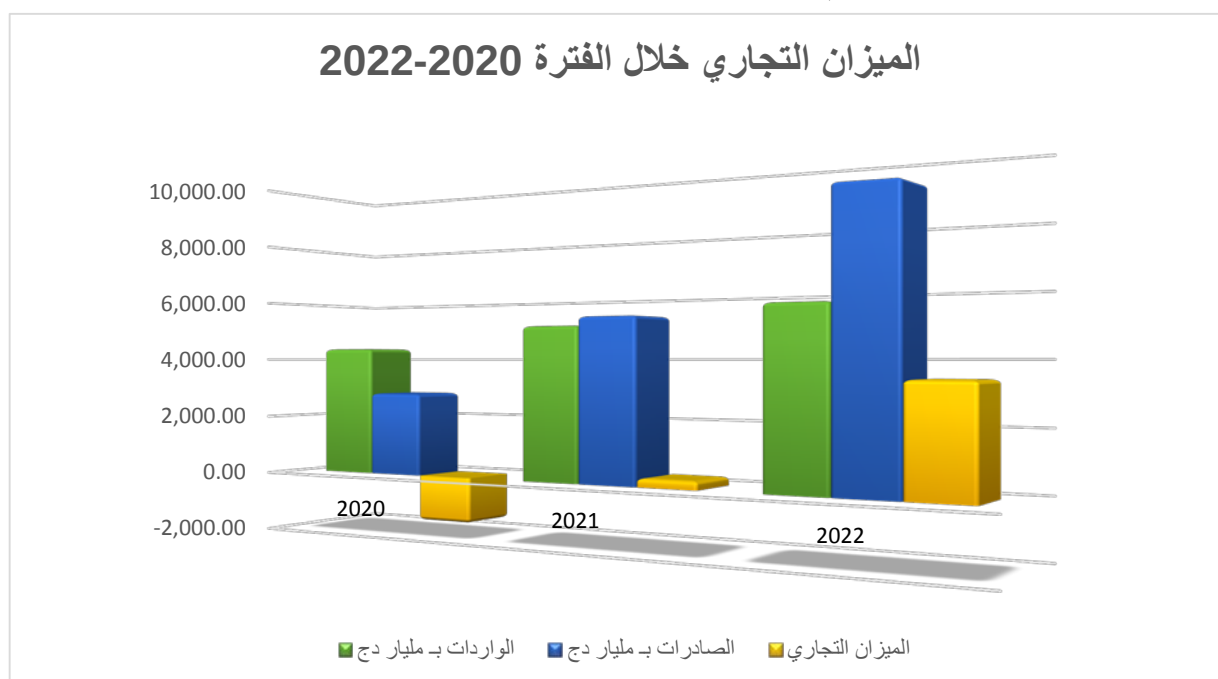
سنحاول تتبع تطورات الميزان التجاري الجزائري للفترة الممتدة من 2020 - 2022:

الجدول رقم: (6) الميزان التجاري خلال الفترة 2020-2022 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

2022	2021	2020	السنوات
5 705,30	5 097,50	4 363,70	الواردات بـ مليار دج
9 157,40	5 391,90	2 824,70	الصادرات بـ مليار دج
3 452,10	294,4	-1539	الميزان التجاري بـ مليار دج
160,50%	105,80%	64,70%	نسبة التغطية

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماداً على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات الموقع: <https://www.ons.dz> بتاريخ: 2023/05/17.

الشكل رقم: (6) الميزان التجاري خلال الفترة 2020-2022



المصدر: من إعداد الطالبين وفقاً لبيانات الجدول رقم (6)

سجل الميزان التجاري لعام 2020 عجزا كبيرا بلغ 1539 مليار دج نتيجة انخفاض الصادرات إلى أقل قيمة لها منذ سنوات والتي بلغت 2824.70 مليار دج والواردات 4363.70 مليار دج وبنسبة تغطية بلغت 64.70%، وهذا بسبب الوباء المنتشر في العالم حيث بلغت عدد الإصابات أرقاما قياسية وشلت كل القطاعات والشرايين الحساسة للدول الذي أثر على النشاط الاقتصادي العالمي مما أدى إلى انخفاض أسعار المحروقات التي تعتمد عليها الصادرات الجزائرية بالدرجة الأولى.

بالرغم من ارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا في الجزائر في سنة 2021 إلا أن الميزان التجاري سجل فائضا ولو طفيفا وهذا بفضل الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لمواجهة هذا الداء ولتحريك عجلة والحركة الاقتصادية. فقد بلغت الصادرات لعام 2021، 5391.90 مليار دج مقابل 2824.70 مليار دج خلال عام 2020 أي بزيادة قدرها 91% بالقيم الحالية. وبلغت الواردات 5097.50 مليار دج لعام 2021 مقابل 4363.70 مليار دج خلال العام السابق، أي بزيادة في القيم الحالية بنسبة 16.82%. وقد أدت هذه التطورات المسجلة خلال عام 2021 إلى تطور محسوس في الميزان التجاري قدره 294.4 مليار دينار جزائري.

وبلغت الصادرات لعام 2022، 9157.4 مليار دج مقابل 5391.9 مليار دج خلال عام 2021 أي بزيادة قدرها 69.8% بالقيم الحالية.

كما بلغت الواردات 5705.3 مليار دج لعام 2022 مقابل 5097.5 مليار دج خلال العام السابق، أي بزيادة في القيم الحالية بنسبة 11.9%.

وقد أدت هذه التطورات المسجلة خلال عام 2022 إلى فائض تجاري قدره 3452.1 مليار دينار جزائري خلال عام 2022.

وهكذا تظهر بيانات عام 2022 تحسنا في موازين التجارة الخارجية مع زيادة معدل تغطية الواردات بالصادرات، والتي ارتفعت من 105.8% في عام 2021 إلى 160.5% في عام 2022.

إن الجزائر من بين الدول القلائل التي سجلت فائضا كبيرا في الميزان التجاري خلال 2022 بالرغم من انتشار الوباء وهذا بفضل السياسة المنتهجة من طرف الدولة في محاربة الوباء من جهة والرفع من الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى وتشجيع الإنتاج الوطني والتقليل من فاتورة الاستيراد.

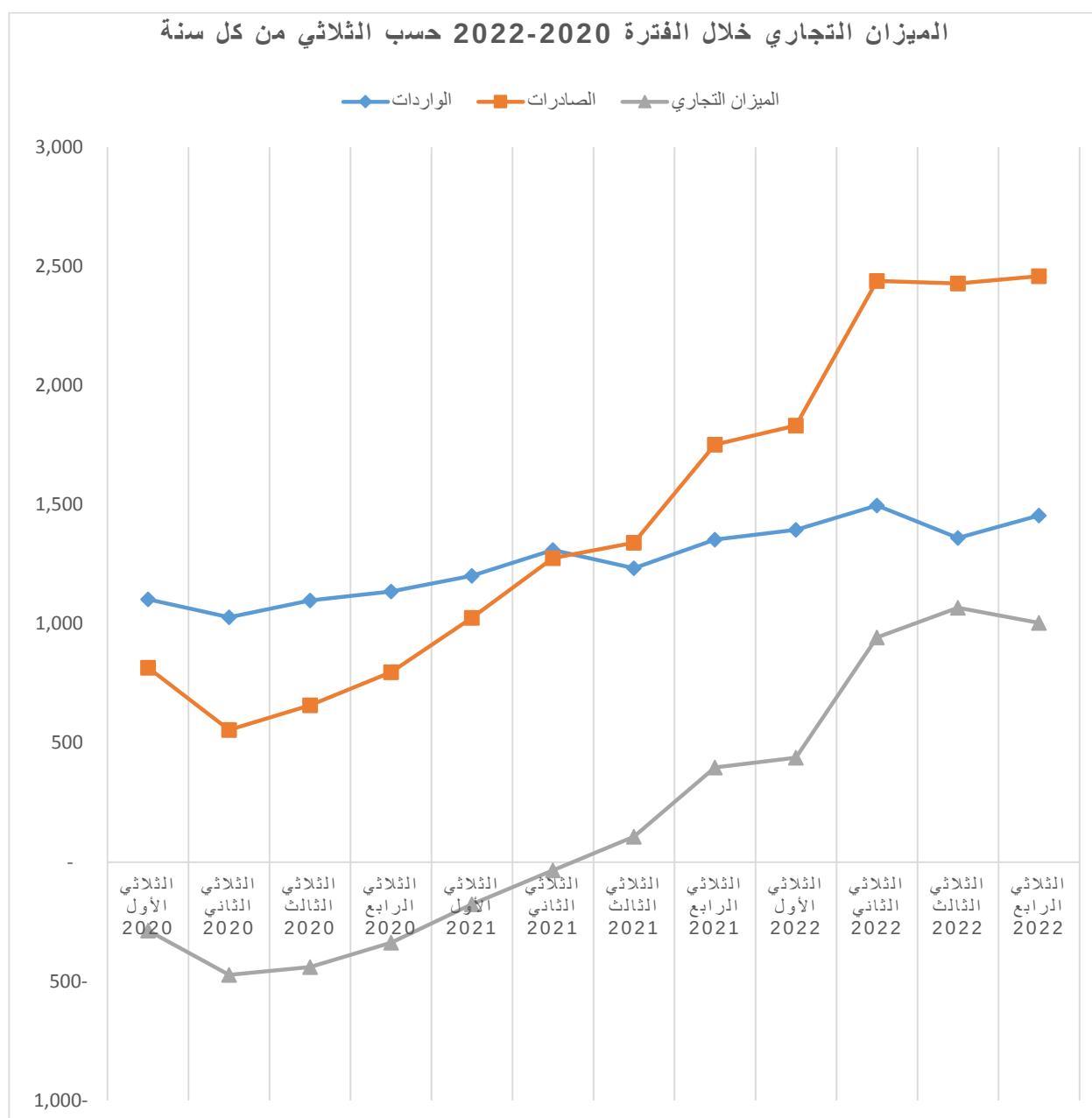
الجدول رقم (7): الميزان التجاري خلال الفترة 2020-2022 حسب الثلاثي من كل سنة (الوحدة: مليار دج)

2022		2021		2020		السنوات	
5 705,30	1394,5	5 097,50	1 201,80	4 363,70	1 103,00	الثلاثي الأول	الواردات بـ مليار دج
	1496,2		1 309,20		1 027,80	الثلاثي الثاني	
	1360		1 232,90		1 097,50	الثلاثي الثالث	
	1454,5		1 353,70		1 135,30	الثلاثي الرابع	
9 157,40	1832,4	5 391,90	1 025,20	2 824,70	815,40	الثلاثي الأول	الصادرات بـ مليار دج
	2438,8		1 275,30		554,30	الثلاثي الثاني	
	2427,7		1 340,10		657,90	الثلاثي الثالث	
	2458,5		1 751,30		797,10	الثلاثي الرابع	
3 452,10	437,9	294,4	176,60-	-1539	287,60-	الثلاثي الأول	الميزان التجاري بـ مليار دج
	942,6		33,90-		473,50-	الثلاثي الثاني	
	1067,7		107,20		439,60-	الثلاثي الثالث	
	1004		397,60		338,20-	الثلاثي الرابع	
160,50%	131%	105,80%	85%	64,70%	74%	الثلاثي الأول	نسبة التغطية
	163%		97%		54%	الثلاثي الثاني	
	179%		109%		60%	الثلاثي الثالث	
	169%		129%		70%	الثلاثي الرابع	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات الموقع: <https://www.ons.dz> بتاريخ:

2023/05/17

الشكل رقم (7): الميزان التجاري خلال الفترة 2020-2022 حسب الثلاثي من كل سنة



المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لبيانات الجدول رقم (7)

بالإضافة الى التحليل السابق فخلال الثلاثي الثاني من سنة 2021 بدأ الميزان التجاري بالتعافي وهذا تزامنا بانطلاق عملية التلقيح ضد كورونا، ورفع الحجر التدريجي واستئناف الأنشطة الاقتصادية.

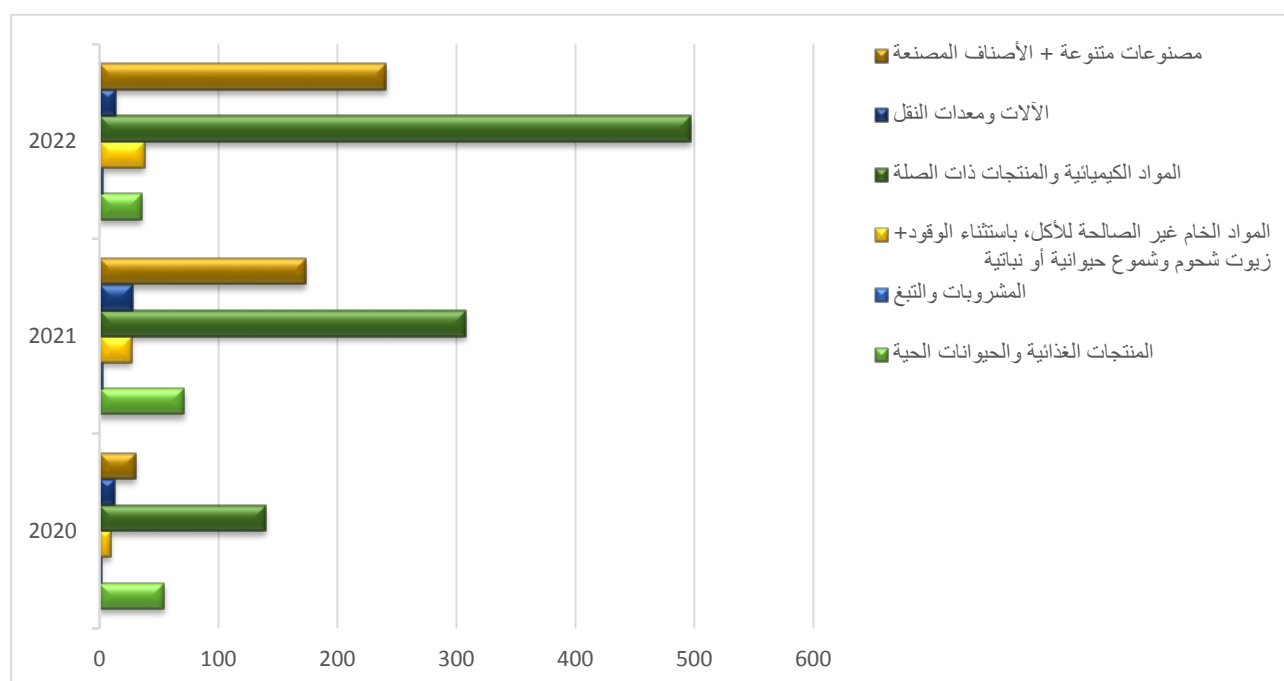
ثانيا: أهم المنتجات المصدرة خلال الفترة 2020-2022

الجدول رقم (8): أهم المنتجات المصدرة خلال الفترة 2020-2022 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	2020	نسبة التغير	2021	نسبة التغير	2022
المنتجات الغذائية والحيوانات الحية	54,3	31%	70,9	-51%	35
المشروبات والتبغ	1,9	42%	2,7	7%	2,9
المواد الخام غير الصالحة للأكل، باستثناء الوقود+ زيوت شحوم وشموع حيوانية أو نباتية	9,5	181%	26,7	41%	37,7
المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة	139,6	121%	307,9	61%	496,7
الآلات ومعدات النقل	12,5	121%	27,6	-51%	13,5
مصنوعات متنوعة + الأصناف المصنعة	30,1	474%	172,9	39%	240,7
مجموع سلع خارج المحروقات	247,9	146%	608,7	36%	826,4
المحروقات	2 576,80	86%	4 783,20	74%	8 331,00
المجموع	2 824,70	91%	5 391,90	70%	9 157,40

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات الموقع: <https://www.ons.dz> بتاريخ: 2023/05/17.

الشكل رقم (8): أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال الفترة 2020-2022



المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لبيانات الجدول رقم (8)

خلال عام 2022، شهدت تصدير السلع تطورا قويا بنسبة 70٪ مقارنة بالعام السابق. هذا التطور الشامل لتصدير السلع، مع الأخذ في الاعتبار هيكل صادراتنا، التي تهيمن عليها المحروقات، يمكن تفسيره بالكامل من خلال التطور الكبير في الأسعار الدولية للمحروقات. أي ارتفاع حاد في أسعار المحروقات خلال عام 2022، وبالمثل تشهد ارتفاع صادرات السلع خارج المحروقات ارتفاعا بنسبة 36٪ خلال عام 2022 مقارنةً حتى عام 2021. يمكن تفسير كل مما سبق ذكره هو استفاقة العالم من غيبوبة الفيروس المنتشر خلال سنة 2020 الذي أدى الى شلل تام في كل القطاعات الحيوية، كما نلاحظ أن تطورات تصدير البضائع حسب فئات المنتجات باستثناء المحروقات تسجل تغيرات إيجابية لجميع مجموعات المنتجات باستثناء فئة الآلات ومعدات النقل التي تظهر تباينا سلبيا بنسبة 51٪. ففي الجزائر يمكن القول أن سنة 2020 كانت سنة مرجعية بالنسبة للتجارة الخارجية حيث كان التحدي كبير للخروج من هيمنة المحروقات على الصادرات التي تأثرت بأزمة كورونا والتوجه الى رفع من نسبة الصادرات خارج المحروقات.

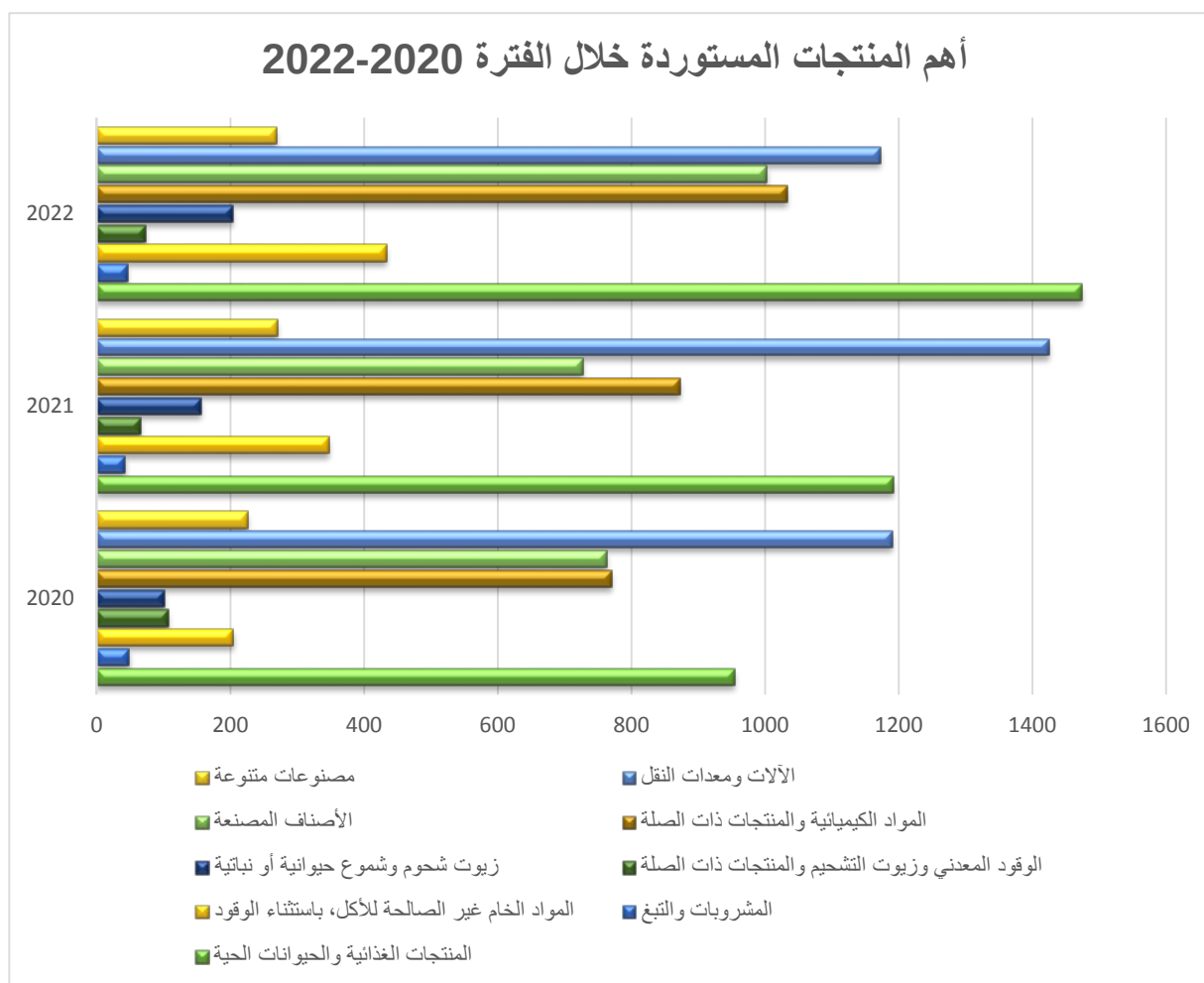
ثالثا: أهم المنتجات المستوردة خلال الفترة 2020-2022

الجدول رقم (9): أهم المنتجات المستوردة خلال الفترة 2020-2022 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	2020	نسبة التغير	2021	نسبة التغير	2022
المنتجات الغذائية والحيوانات الحية	953,8	25%	1 191,70	24%	1 473,60
المشروبات والتبغ	48,5	-13%	42,3	8%	45,5
المواد الخام غير الصالحة للأكل، باستثناء الوقود	204,4	70%	347,6	25%	433,6
الوقود المعدني وزيت التشحيم والمنتجات ذات الصلة	107	-39%	65,7	11%	72,8
زيت شحوم وشموع حيوانية أو نباتية	101,3	54%	155,9	31%	203,9
المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة	770	13%	872,1	18%	1 032,70
الأصناف المصنعة	762,1	-5%	727,4	38%	1 002,40
الآلات ومعدات النقل	1 190,70	20%	1 424,40	-18%	1 172,00
مصنوعات متنوعة	225,8	20%	270,4	-1%	268,9
المجموع	4 363,70	17%	5 097,50	12%	5 705,30

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات الموقع: <https://www.ons.dz> بتاريخ: 2023/05/17.

الشكل رقم (9): أهم المنتجات المستوردة خلال الفترة 2020-2022



المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لبيانات الجدول رقم (9)

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ ارتفاع نسبة الواردات من السلع بـ 17% خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وخلال سنة 2022 بـ 12% مقارنة بسنة 2021، وبالرجوع الى السلع المستوردة نجد أن المشروبات والتبغ، والوقود المعدني وزيت التشحيم والمنتجات ذات الصلة والأصناف المصنعة انخفضت بنسب 13%، 39%، 5%، في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020. والآلات ومعدات النقل ومصنوعات متنوعة انخفضت بنسب 18% و 1% في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

سجلت أسعار استيراد السلع ممثلة بتطور قيم الوحدات ارتفاعا بنسبة 15.5% خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021. حتى لو كانت بدرجات متفاوتة، سجلت جميع فئات المنتجات زيادات في أسعار استيراد السلع خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021، وهي:

- المنتجات الغذائية والحيوانات الحية بنسبة 32.6%.

- دهون وشموع من أصل حيواني أو نباتي بنسبة 31.3٪.
 - المواد الخام غير الصالحة للأكل ما عدا الوقود بنسبة 26.7٪.
 - المشروبات والتبغ بنسبة 17.1٪.
 - الوقود المعدني وزيوت التشحيم والمنتجات ذات الصلة بنسبة 14.1٪.
 - الأصناف المصنعة بنسبة 12.4٪.
 - الكيماويات والمنتجات المتعلقة بها بنسبة 11.5٪.
 - مصنوعات متنوعة بنسبة 9.5٪.
 - المكائن ومعدات النقل بنسبة 1.4٪. (بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، 2023)
- ان ارتفاع فاتورة الاستيراد بسبب ارتفاع اسعار السلع والخدمات عالميا وهذا بتأثير فيروس كورونا وارتفاع نسب التضخم بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل ترشيد الاستيراد وتشجيع الانتاج الوطني.

خلاصة الفصل:

عرفت التجارة الخارجية في الجزائر عدت مراحل أساسية، تمثلت في رقابة الدولة للتجارة الخارجية بعد الاستقلال وإلى غاية بداية سبعينات القرن العشرين، متخذة بذلك جملة من الإجراءات تمثلت في استخدام الرقابة على الصرف ونظام الحصص والتعريفات الجمركية، وإقامة التجمعات المهنية للشراء، تلتها مرحلة تحرير التجارة الخارجية في تسعينيات القرن الماضي وهذا من أجل الوصول الى الهدف وهو تنويع الصادرات خارج المحروقات.

فخلال كل المراحل واجهت الدولة عدة صعوبات وأزمات تأثرت بها ومن بينها أزمة كورونا التي أثرت على الاقتصاد الوطني وبالأخص التجارة الخارجية، فقد سارعت الدولة الجزائرية من تخفيف حدة هذه الأزمة واتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة لاحتواء الوباء ومنع انتشاره، كذلك بتسخير السياسة الاقتصادية لدعم الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المالية الصعبة التي يمر بها خزينة الدولة جراء الاختلالات الكبيرة خلال الحقبة السالفة، وجراء تداعيات الجائحة وانحيار أسعار البترول خلال هذه المرحلة.

A decorative graphic consisting of two overlapping L-shaped lines. The top line is a darker gray, and the bottom line is a lighter gray. They form a large 'L' shape that frames the text on the left.

الخاتمة

خاتمة:

تسببت جائحة كورونا بأضرار اقتصادية كبيرة تجاوزت الآثار الصحية للفيروس، حيث تأثر الاقتصاد العالمي بشكل كبير نتيجة هذه الجائحة، من أوامر الإغلاق إلى إقفال الحدود، حيث فقد العالم الترابط والاتصال الذي كان يتمتع به قبل الجائحة.

وكسائر دول العالم فقد تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل مزدوج تمثل في ضعف الطلب العالمي للنفط بالإضافة إلى التراجع الخطير لأسعاره في الأسواق الدولية، مما أثر بشكل مباشر على التجارة الخارجية، على اعتبار أن الجزائر دولة نامية تعتمد بشكل شبه كلي على عائدات قطاع المحروقات.

اتخذت الجزائر إجراءات وتدابير لمكافحة هذه الجائحة، إلا أن هذه الإجراءات كانت لها عواقب سلبية على بعض القطاعات كالتجارة والخدمات فيما شلت قطاعات أخرى بشكل تام مثل السياحة والطيران.

- النتائج:

ومن خلال دراستنا لأثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية، سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- إن فيروس كورونا - كوفيد 19 أثر بشكل كبير على اقتصاديات دول العالم، ونجد الجزائر من بين هذه الدول المتضررة نتيجة هذه الجائحة.

- تراجع واردات الجزائر خلال فترة الجائحة راجع للإجراءات والتدابير الوقائية المشددة التي اتخذتها الجزائر لتفادي توسع انتشار الجائحة.

- إن انخفاض صادرات الجزائر من النفط راجع للإغلاق العالمي ونقص الطلب.

- عجز في الميزان التجاري لسنة 2020 بمقدار 13.622 مليار دولار.

- تجلت بوادر الانتعاش والتعافي الاقتصادي سنة 2021 بتحقيق فائض معتبر قدره: 1.094 مليار دولار، ثم فائض قياسي بنهاية الثلاثي الأخير من سنة 2022 وقدره: 16.411 مليار دولار، على اعتبار تحسن الوضع الصحي كدخول عدة لقاحات ساهمت في تقليص المنحنى التصاعدي للإصابات وظهور بوادر نجاح سياسات الحكومة كالتباعد والتزام مواعيد الحجر الصحي للأفراد، فتمتعت تجارة السلع نسبيا بقدر من الحرية مقارنة بالإجراءات الأولى التي رافقت الجائحة، ومن جهة أخرى ساهمت بقاء التشديد على إجراءات الاستيراد في تحقيق هذا الفائض المهم.

- أما بالنسبة لنتائج فرضيات الدراسة فكانت كالتالي:

➤ **بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص: " اتخذت الجزائر إجراءات وتدابير لمواجهة انتشار فيروس كورونا**

للتخفيف من تداعياته السلبية "، صحيحة فقد اتخذت الجزائر عدة إجراءات وتدابير لمواجهة انتشار فيروس كورونا للتخفيف من تداعياته السلبية على الصحة العامة والاقتصاد الوطني، فتم تشكيل لجنة عليا مكلفة بمتابعة تطورات الوباء واتخاذ

القرارات اللازمة لمواجهة، كما قامت الحكومة بعدة تدابير اجتماعية واقتصادية كتأجيل سداد الديون ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار الوطني.

➤ **بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص:** " لجائحة كورونا تأثير كبير على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2020-2022"، غير صحيحة نظرا لمحدودية تأثير أداء قطاع التجارة الخارجية للجزائر بجائحة كورونا وذلك راجع لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الحكومة والقيادة العليا الجزائرية.

– الاقتراحات:

من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني خلال الفترة الحرجة وبعدها، يتوجب بناء قاعدة قوية لدعمه وتطويره، من خلال تكثيف البرامج التنموية ورقمنة القطاعات وتطوير الصناعات مع التركيز على قطاعي الفلاحة والسياحة بالتنسيق مع البحث العلمي، وفي هذا الإطار نقدم مجموعة من الحلول التي قد تساهم في قطاع التجارة الخارجية بتنشيط الصادرات وتخفيض الواردات.

■ وضع خطط احترازية استشرافية مدروسة لمواجهة الظروف الطارئة في المستقبل كإنشاء مركز وطني لإدارة الأزمات والكوارث.

■ حتمية تنويع الاقتصاد الوطني وضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كالفلاحة مثالا.

■ العجز والشلل شبه الكلي الذي أصاب بعض القطاعات أظهر وجوب وضع قوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وذلك لما يملكه من التقنيات التكنولوجية التي من شأنها أن ترفع مستوى وجودة الإنتاج الوطني، حتى يتوفر المنتج محليا وبالتالي توفير العملة وخفض معدل البطالة، حتى تكون الدولة في وضع يسمح لها لمواجهة تحديات الكوارث والأوبئة في المستقبل.

■ الاهتمام بالبحث العلمي وعدم إهمال دوره كمحرك أول لعجلة التنمية والتطور.

■ ضرورة الاعتناء بالإنتاج المحلي وتشجيعه والتخفيض في فاتورة واردات السلع الاستهلاكية، لان التبعية للسوق العالمية في سلع حساسة وضرورية قد تكون تهديدا لأمن وسلامة الاقتصاد الجزائري بشكل عام وخلال الأزمات المفاجئة على وجه الخصوص.

■ الاهتمام بعامل تكوين اليد العاملة، تنمية مهارات وكفاءة الموارد البشرية، حتى تكون منتجاتنا في وضع يسمح لها بالتنافس في الأسواق العالمية.

■ الحفاظ على علاقات قوية مع الشركاء التجاريين الحاليين والبحث عن فرص لتوسيع هذه العلاقات.

- مراجعة السياسات التجارية الحالية وإجراء التعديلات اللازمة للتكيف مع التحديات الحالية. قد تتطلب الأوضاع الجديدة اتخاذ إجراءات إضافية مثل تحسين إجراءات الاستيراد والتصدير أو إلغاء القيود التجارية غير الضرورية.
- استخدام التكنولوجيا والابتكار لتحسين العمليات التجارية. قد تكون هناك فرص لاستخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات البيانية لتحسين التواصل مع العملاء وإدارة سلاسل الإمداد.

- آفاق الدراسة:

من خلال البحث تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية الجزائرية 2020-2022 تبادرت الى أذهاننا مواضيع يمكن أن تكون تكملة لموضوع هذه الدراسة نذكر منها:

- واقع ميزان المدفوعات في ظل جائحة كورونا حالة الجزائر.
- أثر التجارة الالكترونية على التجارة الخارجية في زمن كورونا.
- التجارة الخارجية الجزائرية ما بعد جائحة كورونا.



قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

- 1- أحمد يحيى الرفيق، التجارة الدولية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2012.
- 2- أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، لتكتلات الاقتصادية الدولية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
- 3- جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 4- خليل عليان عبد الرحيم، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية الفرص-التحديات، السعودية، 1430هـ.
- 5- رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.
- 6- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الكتاب الأول، 1993.
- 7- محمد أحمد السريني، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
- 8- محمد أحمد السلايقي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، 2017.
- 9- محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- 10- مروان عبد المالك ذنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.

- الأطروحات والرسائل:

- المداخلات العلمية والندوات:

- 11- بن زكورة العونية، تداعيات أزمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي، مجلة اقتصاد المال والأعمال العدد 03، الجزائر، 2020، ص 180.
- 12- بوالجاج نجلاء، شبيبة إيناس، أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية في الجزائر دراسة تحليلية لفترة "2016-2020"، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، 2020-2021.
- 13- بوحفص حاكمي، دربال عبد القادر، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 03، الجزائر، 2007.

- 14- درار عياش، أوكيل نسيم، يعلي زينب، تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2011، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 27، المجلد 2، 2013.
- 15- سفيان خلوفي كمال شريط، أثر جائحة فيروس كورونا على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 02، الجزائر، 2021.
- 16- سهيلية سمّاح، الاجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، العدد 03، الجزائر، 2020.
- 17- سولم سفيان، التأمين ضد خطر جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19)، حوليات جامعة الجزائر 1، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد 34، عدد خاص، 2020.
- 18- شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران.
- 19- صالح تومي وعيسى شقّيب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية خلال الفترة 1970-2002، مجلة الباحث، العدد 04، ورقلة، 2006.
- 20- صلاح الدين بولعراس، الاقتصاد الجزائري في التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعيدة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رقم 20.
- 21- عبد العزيز طيبة، عبد القادر رملاني، أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018، مجلة البشائر الجزائرية، العدد 05.
- 22- عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب ودادن، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، مجلة الباحث، عدد 15، الجزائر، 2015.
- 23- عبدات مراد، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.
- 24- علي سعدي عبد الزهرة، منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية العدد 04، العراق، 2020.
- 25- فاتحي رضوان، دولي لخضر، برباوي كمال، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 01، الجزائر 2019.

- 26- مغنية موسوس، أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000-2013، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 11، جامعة حسينة بن بوعلي -الشلف، السداسي الثاني 2013.
- 27- مناصري يحيى، مكيد علي، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، الجزائر، 2018.
- 28- وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018-2019.

- القوانين واللوائح التنظيمية:

- 29- المرسوم التنفيذي رقم: 69/20 المؤرخ في: 21 مارس 2020، يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 15.

مواقع الانترنت:

- 30- موقع ويكيبيديا <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- 31- [موقع المنظمة العالمية للصحة](https://www.who.int) <https://www.who.int>
- 32- موقع الديوان الوطني للإحصائيات: <https://www.ons.dz>

A decorative L-shaped bar composed of two parallel lines, one light gray and one slightly darker gray, forming a corner shape.

الملاحق

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

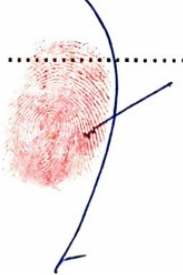
أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): المولد(ة) بتاريخ: 1980 10 09 ب. الم.....
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 100961917 الصادرة بتاريخ: 2016 09 27 ب. الم.....
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: تخصص: خلال السنة الجامعية: 2023/22
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: ".....
الخارجية الجزائرية 2022-2020

أصريح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/...06/...01

التوقيع و البصمة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



سعة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م: العلوم التجارية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة) : **رحمن شكري** المولود(ة) بتاريخ: **1979/05/01** ب: **جوان غيني**
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: **208347712** الصادرة بتاريخ: **2022/10/08** عن: **ب.د. غمار**
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: **علوم تجارية** تخصص: **التجارة الدولية** خلال السنة الجامعية: **2022**
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: **تأثير جائحة كورونا على التجارة الخارجية**
..... **الجزائر 2020 - 2022**

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: **2023/06/01**

التوقيع و البصمة

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آثار وانعكاسات انتشار وباء كورونا على أداء قطاع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2020-2022. وهذا باعتماد المنهج التحليلي الاستنباطي، من خلال تحليل مؤشرات التجارة الخارجية وأداء قطاع التجارة الخارجية الجزائرية وتقييم قدرة السياسات الاقتصادية على استيعاب الأزمة والتعامل معها، وقد توصلت الدراسة إلى محدودية تأثير أداء قطاع التجارة الخارجية للجزائر بجائحة كورونا وذلك نظر لبرامج الإصلاح الاقتصادي والسياسة الرشيدة التي تبنتها الحكومة والقيادة العليا الجزائرية والتي تمكنت بشكل معقول من امتصاص الآثار السلبية للأزمة من ناحية، ومن ناحية أخرى تشجيع التصدير خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الاستيراد وتحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية

- جائحة كورونا، التجارة الخارجية، الجزائر.

Abstract:

This study aims to analyze the effects and repercussions of the spread of the Corona epidemic on the performance of the Algerian foreign trade sector during the period from 2020-2022. This is by adopting the deductive analytical method. By analyzing foreign trade indicators and the performance of the Algerian foreign trade sector and assessing the ability of economic policies to absorb the crisis and deal with it, the study concluded that the performance of Algeria's foreign trade sector was limited by the Corona pandemic, in view of the economic reform programs and rational policy adopted by the Algerian government and supreme leadership, which managed to It is reasonable to absorb the negative effects of the crisis on the one hand, and on the other hand to encourage non-hydrocarbon exports, reduce the import bill and achieve food security.

Key words

- Corona pandemic, foreign trade, Algeria.